

KnowWar

اللجان الشعبية في لبنان ودورها في التحول الثوري  
للمجتمع والنضال الوطني الفلسطيني

راوية موسى وفرح خطاب



## عن معرفة الحرب



مشروع معرفة الحرب (الإنتاج المعرفي في زمن الحرب واللجوء - تطوير ارضية مشتركة لمجال البحث في وحول سوريا)، هو مشروع بحثي بالتعاون بين المركز السوري لبحوث السياسات ودائرة دراسات التنمية في جامعة فيينا وجمعية مساواة ومركز دراسات التنمية في جامعة بيزيت ومركز أبحاث ومركز أبحاث وتعليم السلام وجامعة جبال الألب الادرياتيكية كلاغنفورت .

يتبنى المشروع وجهات نظر العلوم الاجتماعية النقدية التي تشخص جذور وديناميات النزاع المسلح وتعمل على تحليل الجهات الفاعلة الرئيسية وسياساتها التي تؤثر على المؤسسات والمجتمعات وأسس التنمية ويقراً النزاع من منظور العدالة الاجتماعية. يعتمد مشروع معرفة الحرب على المحاور التالية :

- البحث عن أشكال التضامن القائمة بين وضمن المجتمعات السورية والفلسطينية واللبنانية المهمشة في لبنان.
- بلورة مفهوم اقتصادٍ تضامنيّ في سياقٍ واقعٍ يرزح تحت شروط تفرضها النزاعات المسلحة الجارية في سوريا من جهة، وتلك التي يفرضها الاحتلال الاستعماري في فلسطين من جهة أخرى.
- بلورة تصوّرٍ مفاهيميٍّ لنظرياتٍ معرفيّةٍ تُغذي الاستراتيجيات البحثيّة التحوّليّة.
- تطوير القدرات البحثيّة، والاستراتيجيات، ونظريات المعرفة للباحثين الشباب.

برنامج معرفة الحرب ممول من وكالة التنمية النمساوية. للمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع

<https://www.know-war.net/>

## بيان المسؤولية:

فيينا، 2022 © مشروع KnowWar، جميع الحقوق محفوظة.

سلسلة منشورات مشروع KnowWar

الآراء الواردة في هذا النص تعبر عن مؤلفيه.

صورة الغلاف: راوية موسى

الترجمة: حازم إبراهيم

التصميم: أنس عبدربه

## اللجان الشعبية في لبنان ودورها في التحول الثوري للمجتمع والنضال الوطني الفلسطيني

### راوية موسى وفرح خطاب

راوية موسى (ماجستير في علم السكان)، باحثة في جمعية مساواة، مشروع معرفة الحرب<sup>1</sup>  
فرح خطاب (ماجستير في علم الاجتماع السياسي)، مساعد باحث في جمعية مساواة، مشروع معرفة الحرب<sup>2</sup>

#### لمحة عامة:

تهدف هذه الورقة البحثية التي تحمل عنوان "اللجان الشعبية في لبنان ودورها في التحول الثوري للمجتمع والنضال الوطني الفلسطيني" إلى تحليل واقع اللجان الشعبية، ودورها الخدمي والاجتماعي، والسياسي، والوطني خلال فترة السبعينيات والثمانينيات، ودورها في ظل الظروف الراهنة (اللجوء السوري في المخيمات الفلسطينية، والانهيار الاقتصادي، وكوفيد - 19)، وتحليل الآليات التي استخدمتها اللجان الشعبية في إنشاء شبكات التضامن الاجتماعي في ظل التحديات والعراقيل، ودور اللجان في تغيير مفهوم التضامن والنضال الوطني الفلسطيني، وتحليل الثغرات في آلية عمل اللجان الشعبية وأدائها، وتحليل العوامل التي تؤدي دوراً سلبياً في التأثير على اللجان الشعبية وعلى دورها الوطني. كما تتضمن الورقة مجموعة من التوصيات التي طُرحت خلال النقاش مع أمناء سر/ أعضاء اللجان الشعبية، والناشطين في المخيمات لإبراز دور اللجان الشعبية وتفعيله.

رغم الأعمال الجماعية والنشاطات التي تنفذها اللجان الشعبية فيما يخص متابعة قضايا اللاجئين الوطنية والسياسية من احتجاجات، وإحياء مناسبات وطنية، واعتصامات ضد قرارات متعلقة بالحقوق المدنية للاجئين، ووقفات تضامنية مع الشعب الفلسطيني، اعتبر الناشطون الذين أجريت معهم المقابلات أن دورها على الأرض غير فعال ودون المستوى المطلوب، وأن سبب القصور في هذا الجانب ارتكاز عمل اللجان على الجانب الخدمي، والصعوبات المتعددة التي واجهتها وتواجهها اللجان في عملها، ومنها غياب الدعم المادي، وعدم فاعلية بعض الأعضاء، والدور السلبي لوسائل الإعلام في نقل صورة المخيمات كجور إرهابية، وغياب البدائل، وسيطرة الفصائل على عمل اللجان، وازدواجية اللجان وانقسامها عام 2000 ما أثر سلباً على آلية التنسيق مع الجهات الرسمية. أدت هذه العوامل جميعها دوراً سلبياً عرقل عمل اللجان وانعكس تأثيره على المشاركة الشعبية والثقة ما حدّ من الالتزام بقرارات اللجان الشعبية، وجعل منها هيئات شكلية.

في فترة الحرب الأهلية، لم يكن هناك دور واضح للجان، وما زال هناك خوف مطبوع في الذاكرة، وتردد في الحديث عن تلك الفترة، حيث كانت الثورة الفلسطينية تتولى مهمة الدفاع عن المخيمات، ولم يكن دور اللجان بارزاً في هذه المرحلة، إذ تزامن تأسيس بعضها مع مرحلة الحرب الأهلية، فيما نشط دورها في هذه المرحلة، حيث اعتمدت خلالها آلية التنسيق مع الجمعيات والأونروا والتواصل مع المغتربين لمواجهة الظروف الصعبة. وكان لذلك دور مهم في تقليص الفجوة بين الناس واللجان وإيجاد حالة من الثقة الآنية. وبتركيز اللجان على الجانب الخدمي، وضعف دورها على المستويين الوطني والسياسي للأسباب المذكورة سابقاً، بات النضال من أجل البقاء يسبق النضال من أجل القضية.

ثمة الكثير من المقترحات والتوصيات التي طرحها كل من أمناء سر وأعضاء اللجان والناشطين في المخيمات لتفعيل دور اللجان الشعبية، ومنها اعتراف الدولة اللبنانية باللجان الشعبية كجهة رسمية، وإجراء انتخابات

<sup>1</sup> للتواصل مع راوية موسى: ✉ [rawyamusa079@hotmail.com](mailto:rawyamusa079@hotmail.com)

<sup>2</sup> للتواصل مع فرح خطاب: ✉ [farahkhatab06@gmail.com](mailto:farahkhatab06@gmail.com)

ديمقراطية يُعيّن على أساسها أعضاء منتخبون من الشعب، وضرورة التنسيق مع اللجان في كل المخيمات، ووضع ورقة عمل موحّدة تشمل مطالب المخيمات واحتياجاتها، وتقويم سلوك بعض الأعضاء لمعالجة أزمة الثقة من خلال وضع نظام مساءلة ومحاسبة للقضاء على الفساد والمحسوبيات، وتعزيز مفهوم التطوع من خلال ورشات توعوية ترفع مستوى التطوع والمشاركة لدى الجميع، ووضع أجندة سنوية لتفعيل دور اللجان على الأرض.

### المنهجية:

بُنيت ورقة العمل هذه على بحث نوعي استند في البداية إلى مرحلة استطلاعية استكشافية روجعت فيها أدبيات متعلقة باللجان الشعبية.

استندت ورقة العمل إلى بحث ميداني جاء على مرحلتين: في المرحلة الأولى أُجريت مقابلات فردية في سبعة مخيمات (مخيم البداوي، ومخيم الجليل، ومخيم ضبيّة، ومخيم برج البراجنة، ومخيم مار الياس، ومخيم عين الحلوة، ومخيم برج الشمالي). كانت الواجهة مباشرةً باللجان الشعبية في كل مخيم. أُجريت هذه المقابلات مع أمناء سر وأعضاء في اللجان الشعبية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية وقوى التحالف، وكانوا جميعاً من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 40 و70 عاماً. تراوحت مدّة المقابلة ما بين ساعة ونصف الساعة، وساعتين. ونُفذت جميع المقابلات في الفترة الزمنية الواقعة بين شهري أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 2021. سجّل محتوى هذه المقابلات ومضمونها، ثم أخضع للتفريغ والكتابة والتحليل.

في المرحلة الثانية، أُجريت 24 مقابلة في المخيمات المختلفة مع ناشطين وأشخاص من أبناء المخيمات (مقابلات افتراضية عبر الإنترنت)، من ذكور وإناث من مستويات تعليمية مختلفة، ومن فئات عمرية تتراوح بين 20 و60 عاماً، مع الأخذ بعين الاعتبار معيار عدم الانتماء أو التحيز للجان الشعبية (الحيادية) لضمان الحصول على إجابات موضوعية. كانت جميع المقابلات افتراضية ولمرة واحدة فقط، وكان محورها العلاقة بين اللجان والجمهور (الثقة، الالتزام، المشاركة، الاطلاع على رأي الجمهور وتوصياته لتفعيل دور اللجان الشعبية). وكان الهدف منها رسم صورة كاملة من الطرفين ومقارنة الإجابات للوصول إلى معلومات دقيقة تساعد في عملية التحليل. توزعت هذه المقابلات مناصفةً بين فرح خطاب وراوية موسى، وأُجريت في الفترة الممتدة بين شهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل 2022/ ثم فُرّغت، وكُتبت، وقورنت مع إجابات مقابلات أمناء سر/ أعضاء اللجان الشعبية، وخضع مضمونها للتحليل.

تزامن العمل على هذه الورقة وتنفيذ المقابلات مع بداية مرحلة إغلاق عام بسبب انتشار جائحة كورونا، ما عرقل تنفيذ المقابلات الشخصية (6 مقابلات) وأخرها. ثانياً، واجهنا مشكلة مع شبكة الاتصالات والإنترنت خلال الفترة الممتدة بين شهري أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 2021 نتيجة فقدان مادة المازوت، ما أثر على شبكات الاتصالات والإنترنت. كما أثر انقطاع الكهرباء على القدرة على تفريغ إجابات المقابلات بسبب نفاذ شحن بطاريات الهواتف والحواسب المحمولة، ما جعل تنفيذ الدراسة والكتابة والتحليل يستغرقون وقتاً أطول.

## 1. السياق التاريخي للجان الشعبية

### 1.1 واقع اللجان الشعبية (التشكيل، والتمثيل، والمشاركة)

أجمعت الأدبيات التي خضعت للمراجعة على أن اللجان الشعبية تأسست عام 1969 بعد اتفاق القاهرة. ففي مقابلة نشرتها "مجلة القدس" ذكر أمين سر اللجان الشعبية في لبنان أبو إياد الشعلان أن اللجان الشعبية هي مؤسسة وطنية من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية تشكّلت عام 1969 بعد اتفاق القاهرة بين منظمة التحرير الفلسطينية والدولة اللبنانية. (مناصرة، سمية، 2017)

وكانت منظمة التحرير الفلسطينية قد حصلت بموجب اتفاق القاهرة الذي عُقد عام 1969 بين منظمة التحرير والسلطات اللبنانية على حق تشكيل لجان شعبية داخل المخيمات لإدارة شؤون المخيمات المعيشية والخدمية.

وأصبحت اللجان الشعبية هي المرجعية في المخيمات، حيث إن الاتفاق جاء لتنظيم الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، والتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة اللبنانية. (حماد، نشوى، 2018)

نصّ اتفاق القاهرة في بنده الثاني على ضرورة إنشاء لجان محلية من الفلسطينيين في المخيمات لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها ضمن نطاق السيادة اللبنانية، وبالتعاون مع السلطات المحلية. وبالتالي فهي لجان محلية تهدف إلى رعاية مصالح الفلسطينيين ضمن نطاق عملها الجغرافي. (تقرير حول اللجان الشعبية في المخيمات "الفلسطينيون في مخيمات لبنان يريدون إجراء إنتخابات للجان الشعبية كمدخل هام لتحسين وضعهم"، 2007)

من خلال المقابلات التي أجريت، تبين وجود اختلافات ومفارقات بين المخيمات، فيما يتعلق بتشكيل اللجان الشعبية، حيث تبين أنه بعد وقوع أحداث أيلول عام 1970 في الأردن وقدم المقاومة الفلسطينية إلى لبنان، أصبح هناك وجود عسكري للمقاومة الفلسطينية، وتبين أن هناك حاجة لوجود إدارة ذاتية لكل مخيم من المخيمات الفلسطينية تحت غطاء منظمة التحرير الفلسطينية. اعترفت بها عام 1974 وسُميت باللجنة السياسية العليا للفلسطينيين، لتشكل بعدها اللجنة الشعبية في مخيم البداوي في الشمال عام 1978. (خطار و أبو رؤوف، 2021)

وكانت اللجان الشعبية في مخيم الجليل قد انطلقت مع نهاية 1972 – 1973، بعد الأحداث التي وقعت بين الجيش اللبناني والمخيمات الفلسطينية، نتيجة الوضع السيء الذي كانت تمر به المخيمات، حيث كان المخيم واقعاً تحت سلطة الدولة اللبنانية الممثلة بمخابرات الجيش التي كانت تقوم بتنكيل لا إنساني وأعمال تتنافى مع مسؤولياتها ووجودها ومهامها، فتشكلت اللجان الشعبية في تلك الفترة وتطور دورها (عيسى و أبو خالد، 2021). أما اللجنة الشعبية في مخيم برج البراجنة فانطلقت عملياً وفعالاً عام 1973 (أبو طاقة، 2021). رغم أن قرار تشكيل اللجان الشعبية كان في عام 1969 بعد اتفاق القاهرة، إلا أنها بدأت العمل في مخيم برج الشمالي عام 1973 منطلقاً من مخيمات بيروت، حيث تشكلت أولى اللجان نتيجة الأحداث الكبيرة التي حصلت في مخيمات صبرا وشاتيلا و برج البراجنة. (الحسين، 2021)

يتطابق تاريخ تشكيل اللجنة الشعبية في مخيم مار الياس وعين الحلوة مع التاريخ الذي ذكرته الأدبيات، حيث تأسس رسمياً عام 1969، نتيجة العلاقة السيئة والممارسات غير الإنسانية وغير الأخلاقية من مخافر الدرك تجاه الفلسطينيين. (أبو صلاح، 2021) (الرفاعي، 2021)

يشكل مخيم ضبيّة حالة خاصة، إذ لم تكن هناك لجنة شعبية فيه حتى بعد اتفاق القاهرة والأحداث التي مرّ بها المخيم. واللجنة الموجودة حالياً هي تحت مسمى "اللجنة الأهلية الخدمانية في مخيم ضبيّة" وكانت قد تأسست عام 2016. (قسيس، 2021)

تُشرف منظمة التحرير الفلسطينية على اللجان الشعبية من خلال دائرة شؤون اللاجئين ووفق نظام داخلي. ولا يحق للفرد الفلسطيني أن يختار لنفسه أعضاء هذه اللجنة، حيث إنها تنتخب من هيئة عامة مؤلفة من ممثلي الفصائل المنتمية لمنظمة التحرير، وممثلي الجمعيات والاتحادات، وبعض أصحاب الكفاءات، وأعضاء اللجان السابقة. (كنودسن و حنفي، 2011)

كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد تأسست عام 1964 بهدف تأسيس دولة فلسطينية مستقلة (الجزيرة، 2015)، وأنشأت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية دائرة شؤون اللاجئين كإحدى الدوائر المركزية الهامة لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1987 لمتابعة قضايا اللاجئين الفلسطينيين، ورعاية مصالحهم، والدفاع عن حقوقهم. (منظمة التحرير الفلسطينية، 2018)

رغم إلغاء اتفاق القاهرة بتاريخ 1987/5/21، ما يعني ضمناً وحكماً أنّ مشروعية اللجان الشعبية قد انتهت، إلا أن الدولة اللبنانية ما زالت تتعاطى مع اللجان الشعبية بصفتها الإدارة الرسمية للمخيمات، وإن ضمن أطر ضيقة. (تقرير حول اللجان الشعبية في المخيمات "الفلسطينيون في مخيمات لبنان يريدون إجراء إنتخابات للجان الشعبية كمدخل هام لتحسين وضعهم"، 2007)

بعد عام 2000، انقسمت اللجان الشعبية في بعض المخيمات إلى لجتين: لجنة تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهي اللجنة التي تأخذ الطابع الرسمي في التنسيق مع الجهات المعنية في الدولة اللبنانية ووكالة

غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" والبلديات، في حين تتولى لجنة التحالف التابعة للفصائل شؤون ملف الخدمات في المخيمات من مياه و كهرباء. (حماد، نشوى، 2018)

عند تشكيل اللجان الشعبية، لم تكن هناك أي انتخابات لاختيار الأعضاء بحسب ما ذكره أمين سر اللجان الشعبية أبو إياد الشعلان (مناصرة، سمية، 2017). وهذا ما تبيّن من خلال المقابلات التي أجريت مع أمناء سر وأعضاء اللجان الشعبية في المخيمات. وعند تشكيل اللجان الشعبية في مخيم البداوي، لم تكن هناك أي انتخابات لتعيين الأعضاء "لم تجر انتخابات لاختيار الأعضاء، وإنما كانوا ممثلين عن الفصائل والاتحادات، وكانت عبارة عن توافقات، ولم تجر انتخابات حتى هذه اللحظة"، وهي تضم فرقاً شبابية واسعة من الشباب، وفرقاً فنية ورياضية، ومكاتب طلابية، حيث إن اتحاد الطلاب والأندية الرياضية ممثلين في اللجان الشعبية في مخيم البداوي. (خطار و أبو رؤوف، 2021)

وتشكّلت اللجان الشعبية في مخيم الجليل أيضاً من مندوبي الفصائل والاتحادات الفلسطينية (المرأة، والعمال، والشبيبة). وهي تشمل كافة القوى الاجتماعية للشعب الفلسطيني إلى جانب الأهالي لكنها لم تخضع لانتخابات. فالانتخابات تحصل فقط ضمن الاتحادات. وبالنسبة لقوام اللجان الشعبية فهو يضم ممثلي الفصائل وممثلي الاتحادات الشعبية "المرأة والطلاب والمعلمين"، وهم بأعمار شبابية، بالإضافة إلى الأونروا. (عيسى و أبو خالد، 2021)

الأعضاء في مخيم برج البراجنة هم حتى اليوم من كوادرو وقيادات الصف الأول في المخيمات والتجمعات الفلسطينية، وعدد من الفصائل الفلسطينية، ولم يُعَيّنوا وفق عملية انتخابية، حيث كانت القيادة الفلسطينية تعمل بشكل موثّد وتساهم في العمل الوطني والاجتماعي. وبعد خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان عام 1982 كان هناك مشاركة للنساء في اللجان الشعبية، حيث دخل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية إطار اللجان الشعبية، واعتُبرَ كأنه فصيل من الفصائل وشارك تحت مسمّى "الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية". وهو جاء لتنظيم دور المرأة كونها جزء من العمل الوطني والنضالي وتعبيراً عن انتمائها. (أبو طاقة، 2021)

لم يخضع تشكيل اللجان الشعبية ومنها اللجنة الشعبية في مخيم مار الياس لعملية انتخابية نتيجة وجود حالة ثورية، إذ كانت القيادة الفلسطينية هي التي تحدد الأعضاء الذين يمكن أن يكونوا ممثلين في اللجنة الشعبية. (الرفاعي، 2021)

وعلى صعيد اللجنة الشعبية في مخيم عين الحلوة أيضاً، لم تكن هناك انتخابات لتعيين الأعضاء، بل تألفت اللجان الشعبية من ممثلي الفصائل، بالإضافة إلى مندوبي الاتحادات (اتحاد المرأة واتحاد العمال)، ومندوب عن القوى المشتركة، وأمناء سر القواطع، وبعض أصحاب الكفاءات، والمتعلمين، ولم تكن هناك أي انتخابات منذ عام 1969 حتى اليوم، وثمة تمثيل للفئات الشابة أيضاً مع تمثيل ضئيل للعنصر النسائي. (أبو صلاح، 2021)

حتى في مخيم برج الشمالي، التمثيل فصائلي، حيث يعيّن كل فصيل من فصائل منظمة التحرير عضواً يمثّله داخل اللجنة، بالإضافة إلى تمثيل للاختصاصيين والعناصر الفاعلة من الأحياء، وتمثيل نسائي كبير. (الحسين، 2021)

يختلف الوضع في مخيم ضبيّة لأنه في الأساس لم تكن هناك لجنة شعبية عام 1969 على إثر توقيع اتفاق القاهرة في ظل غياب الفصائل داخل مخيم ضبيّة. ويخضع المخيم لسلطة الدولة اللبنانية، لذلك لم تكن هناك لجنة شعبية، واللجنة القائمة اليوم تُسمّى "اللجنة الأهلية الخدمائية في مخيم ضبيّة". وقد تشكّلت هذه اللجنة عام 2016 بموجب عملية انتخابية شفافة، ولم يترشح أحد مقابل الأعضاء الذين دعوا إلى تشكيل اللجنة، حيث حصل الأعضاء المرشحون على موافقة 70% من سكان المخيم، واللجنة مؤلفة من 11 عضواً، خمسة شباب وست نساء. (قسيس، 2021)

بخلاف الأدبيات التي خضعت للمراجعة، تبيّن عند مقابلة أعضاء وأمناء سر اللجان الشعبية في المخيمات السبعة أن هناك فوارق في تواريخ إنشاء وتأسيس اللجان الشعبية في المخيمات، وفي ممارستها لدورها فعلياً، وذلك بحسب موقع كل مخيم والظروف التي مرّ بها. فهذه اللجان وإن كان تأسيسها قد أقرّ عام 1969 بموجب اتفاق القاهرة، إلا أنها بدأت عملها الفعلي في مطلع السبعينيات، خلال الفترة التي تراوحت بين عامي 1972 و1978

في مخيم البداوي، بخلاف الوضع في مخيمي عين الحلوة ومار الياس اللذين جاء تأسيس اللجان الشعبية فيهما مطابقاً لتاريخ اتفاق القاهرة، نظراً للتكامل والممارسات غير الإنسانية التي تعرض لها هذان المخيمان. يتبين أن هناك حالة من الضياع وعدم الاستقرار كانت تشوب الواقع الفلسطيني، حتى استغرق الأمر أكثر من ثلاث سنوات لتأسيس اللجان الشعبية وبدء ممارستها لدورها في باقي المخيمات. يُضاف إلى ذلك ضعف الجهات الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية آنذاك في فرض وجودها من خلال جهة رسمية تتعاطى مع الدولة اللبنانية وأطرافها ومؤسساتها، في ظل غياب دعم الحلفاء، والتأمر على الوجود الفلسطيني والقضية الفلسطينية، وغياب القوانين التي تُلزم بتطبيق الاتفاقيات الدولية. واستمر ذلك حتى جاء الرئيس أمين الجميل عام 1978 وألغى اتفاق القاهرة، وبات الاتفاق الموقع بتاريخ 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1969 بين رئيس الوفد اللبناني العماد إميل البستاني ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية والمعروف باتفاق القاهرة لاغياً وكأنه لم يكن، كما واعتُبر الملحق وجميع الاتفاقيات المرتبطة باتفاق القاهرة والإجراءات المتعلقة به لاغية وكأنها لم تكن. (الشهرية، 2013)

وباتت الدولة اللبنانية تتعامل بمزاجية مع اللجان الشعبية. فتارةً تعتبرها جهة رسمية، وتارةً أخرى تتجاهلها، ولا تأخذها على محمل الجد. وأما إلغاء اتفاق القاهرة فما هو إلا دليل على العدائية ضد الوجود الفلسطيني وما يمثله من هيئات. وتعود هذه العدائية لتبرز إلى الواجهة حين تولّى وزير العمل كميل ابو سليمان منصبه خلال الفترة الممتدة بين 31 كانون الثاني/ يناير و2 تشرين الأول/ أكتوبر 2019 حيث تتجلى العدائية الطائفية ضد الوجود الفلسطيني. وقد اجهدت اللجان والشعب وكل المخيمات هذا الأمر بالقوة، فهو ينطوي تحت أجندة سياسية معروفة، وتحت أهداف سياسية تخدم مصالح جهات تسعى إلى تظلم القضية وإلغاء وجودها وإحكام السيطرة عليها في الشتات. كما كان للطائفية وموقع كل مخيم دور في تأسيس اللجان الشعبية. ففي مخيمات الشمال التي كانت ضمن مناخ طائفي واحد، جاء تأسيس اللجان الشعبية متأخراً. وكان لهذه الطائفية دور كبير خاصة في مخيم ضبيّة، حيث جاء تأسيس اللجنة فيه متأخراً جداً وتحديداً في 2016، وهو مخيم منزوع السلاح. انعكس صراع أطراف القضية الفلسطينية على عمل اللجان عام 2000، رغم أن الهدف واحد، والدور واحد. ونجحت الأطراف على حساب اللجان في زيادة التشرذم وتفكيك الصف الفلسطيني أكثر فأكثر. وبالنظر إلى التاريخ الفعلي لتأسيس اللجان، نرى أنه جاء متزامناً مع الحرب الأهلية. وبالتالي، فإن هذه اللجان تأسست على عجل لتدارك الظروف والواقع الأليم الذي يتعرض له اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات، إلا أنها لم تقم على أسس سليم وأرضية صحيحة. فلم تكن هناك أي انتخابات لاختيار الأعضاء، ولم توضع هيكلية موحّدة لكل اللجان الشعبية لتعمل على أساسها، ولتكون موحّدة في كل المخيمات من حيث النظام الداخلي والأعضاء الممثلين وعددهم ودور كل منهم. وهذا يدل على غياب التنسيق والاجتماعات فيما بينهم، ويشير إما إلى حالة من التفكك واعتبار أن القضية واللاجئ حدودهما المخيم، أو إلى حالة من الضياع، وغياب القائد أو الجهة اللذين يوحّدان الجهود والصفوف.

يبرز ذلك في موضوع المشاركة والتأثير على القرارات، في ظل ضعف مشاركة وتمثيل الشباب والنساء في اللجان الشعبي، حيث نجد الرجال من متوسطي العمر وكبار السن يشكّلون أساساً للجان الشعبية. كما يقف غياب روح التطوع في ظل هذه الظروف الصعبة، ووقوع اللاجئين في دوامة الانقسامات السياسية الفلسطينية والانتماءات الفصائلية، عائقاً أمام أي تغيير، ويوسّع الفجوة بين اللجان والشعب الذي يفترض أنها تمثله. هنا يجب تسليط الضوء على موضوع الوعي السياسي الذي يخدم بغيابه وضعفه هذا الهيكل المؤسسي، وبمكّنه من إحكام هيمنته حتى على الفكر الفلسطيني الممارس.

## 1.2 لجان فصائلية، أم لجان شعبية، أم لجان خدمية □

بالعودة إلى اتفاق القاهرة، نرى أنه ينصّ في بنده الثاني على ضرورة إنشاء لجان محلية من الفلسطينيين في المخيمات لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها ضمن نطاق السيادة اللبنانية. ومن خلال هذا البند، نرى أن الاتفاق حدد أنها لجان محلية "من الفلسطينيين"، دون أن يحصرها بفئة معينة من الفلسطينيين. أمّا في واقع

الحال، وإذا نظرنا إلى اللجان، نرى أن قوامها وأساسها من الفصائل، بالإضافة إلى الاتحادات، وبعض المؤسسات، وأصحاب الكفاءات. ولا تكمن المشكلة بالطبع في الفصائل. فالفصائل هي جزء من النسيج الوطني الفلسطيني. لكن المشكلة تتمثل في هيمنة الفصائل على عمل اللجان الشعبية، وغياب ممثلي كل فئات الشعب عنها. فبما أنها لجنة شعبية، فهي يجب أن تضم داخلها ممثلين عن الشعب، إن كان من المستقلين، أو أصحاب الكفاءات، أو الفصائل، أو المؤسسات.

وفي الجهة الأخرى، وبما أنها لجنة شعبية ترعى مصالح الفلسطينيين في المخيمات، فهذا يعني أنها تتناول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والوطنية. وهي بالفعل لم تتأ بنفسها عن الدور الوطني، ولم يقتصر عملها على الجانب الخدمي. وعليه، يجب أن تفرض اللجان تسمية واحدة تتعاطى من خلالها مع جميع الجهات، بغض النظر عن هذه الجهات. فحالة الضياع في التسمية انعكست بوضوح على الدور الذي تؤديه، ما فرض حالة من الضياع في الدور، والهدف، وآلية تعاطي الجهات الأخرى معها.

بحسب ما ذكر الأعضاء وأمناء السر، جاءت اللجان نتيجة للتنكيل والممارسات العنصرية التي كان اللاجئون يتعرضون لها في المخيمات. لكننا ما زلنا نرى تشديداً وإساءات على حواجز التفتيش، لا سيما في مخيم عين الحلوة، حيث إن فرح خطاب هي من سكان مخيم عين الحلوة، وتعيش هذا الوضع على الحواجز في المخيم. بحسب ما ذكرت الأدبيات، أصبحت اللجان الشعبية المرجعية في المخيمات بعد اتفاق القاهرة الذي جاء لتنظيم الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان. لكننا نرى تفتناً كبيراً للسلاح في بعض المخيمات، وإن كان ما يبرر وجود السلاح هو الخوف المطبوع في الذاكرة نتيجة الأحداث التي مرت بها المخيمات، والحروب، والمجازر. إلا أن ذلك يشير إلى تقصير اللجان الشعبية في ضبط السلاح المتفلت داخل المخيمات والذي يهدد حياة اللاجئين، ويتسبب بخوف الأطراف داخل المخيم من بعضها. ولا يوجد تنسيق بين اللجان في هذا الإطار. فمخيم ضبيّة على سبيل المثال منزوع السلاح، كما أن اللجنة فيه لا تسمى اللجنة الشعبية، وإنما "اللجنة الأهلية الخدمية".

## 2. دور اللجان الشعبية

### 2.1 الدور الخدمي، والاجتماعي، والسياسي، والوطني للجان الشعبية

بموجب اتفاق القاهرة الموقع عام 1969، حصلت منظمة التحرير الفلسطينية على حق تشكيل اللجان الشعبية لإدارة الشؤون المعيشية والخدمية للمخيمات من مياه وكهرباء وبنى تحتية، وذلك من خلال التنسيق مع الجهات المعنية في الدولة اللبنانية، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، وغيرها من المؤسسات الاجتماعية والسياسية. (حماد، نشوى، 2018)

يشير السيد أبو صلاح إلى أن اللجان الشعبية تتولى الاهتمام بقطاعي الصحة والتربية في المخيمات، إلى جانب الخدمات الأساسية من كهرباء ومياه، بالإضافة إلى منح الوثائق المطلوبة للسكان. وتتألف اللجان من عدة أقسام صحية وتربوية وعلاقات عامة. (الدنان، إنتصار، 2015)

تأخذ اللجنة التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية الطابع الرسمي، وترتكز مهمتها على التنسيق مع الجهات المعنية في الدولة اللبنانية، والأونروا، وغيرها من الجهات الرسمية من بلديات ومنظمات. وتتولى لجنة قوى التحالف ملف الخدمات من كهرباء ومياه. (حماد، نشوى، 2018)

أسهمت المقابلات التي أجريت في التعرف أكثر على الدور الفعلي الذي تؤديه اللجان الشعبية في المخيمات، حيث تبين أن دور اللجنة الشعبية يصب في المجال الخدمي. وتندرج تحت اللجنة الشعبية في مخيم البداوي عدة لجان مختصة هي اللجنة الصحية، واللجنة التربوية، ولجنة الكهرباء، ولجنة المياه، واللجنة الرياضية، واللجنة المالية، ولجنة المشاريع، بهدف متابعة حاجات الناس، وهذا ما ذكرته الأدبيات عن الدور الخدمي للجان الشعبية. أما بالنسبة لدورها الاجتماعي والوطني، فهي تهتم بالشؤون الاجتماعية من خلافات ومشاكل، وتعتبر نفسها جزءاً أساسياً من التحركات الوطنية التي تحدث في الميدان، وجزءاً من القضية الوطنية. ويتجسد دورها الوطني من خلال برامج التوعية الوطنية، وإحياء المناسبات الوطنية. (خطار و أبو رؤوف، 2021)



وبالنسبة للشق الخدمي، تُعنى اللجنة الشعبية في مخيم الجليل بإدارة شؤون المخيمات، ومتابعة كل القضايا الخدمية، وهي تتضمن لجنة صحية، ولجنة تربية، ولجنة للعمل الاجتماعي، ولجنة طلابية. وعلى صعيد دورها السياسي والوطني، تُعتبر اللجنة الشعبية أنها جزء من مؤسسات العمل الوطني الفلسطيني فتقود التحركات من مظاهرات واعتصامات، وتحيي جميع المناسبات الوطنية (عيسى و أبو خالد، 2021). ومن نتائج الدور الذي أدته اللجنة الشعبية، اعتراف الفلسطينيين بأي مخيم من المخيمات بهويته الفلسطينية حتى في مخيم ضبيّة. (قسيس، 2021)

يرتكز دور اللجنة الشعبية في برج البراجنة أيضاً على تقديم الخدمات العامة، ومتابعة الملفين الطبي والتربوي "إن جزءاً من دورنا النضالي هو إلزام الأونروا بتقديم أفضل خدمات ومساعدات، ورفض مشاريع التوطين والتسوية على حساب القضية الفلسطينية، ومتابعة التجمعات الفلسطينية خارج المخيمات والتي لا تُعتبر مشمولة بخدمات الأونروا". (أبو طاقة، 2021)

تؤدي اللجنة الشعبية في مخيم مار الياس أدواراً اجتماعية تتمثل في مساعدة الفقراء المحتاجين والمرضى، وتقديم المساعدات بأفضل طريقة ممكنة، ومراقبة عمل الأونروا، وإلزامها بتقديم أفضل الخدمات. (الرفاعي، 2021) إن صلب عمل اللجان الشعبية في منطقة صيدا هو خدمي، بالإضافة إلى دورها الاجتماعي المتمثل من متابعة قضايا الزواج والطلاق والنفقة، فضلاً عن دورها التوعوي من خلال عملية التربية والتنشئة تجاه القضية الفلسطينية. (أبو صلاح، 2021) وكباقي اللجان، تؤدي اللجنة الشعبية في مخيم برج الشمالي دورها الخدمي لتلبية حاجات المخيم وفق قدراتها من خلال اللجنة التربوية، واللجنة الاجتماعية، ولجنة المرأة، ولجنة الكهرباء، ولجنة الإعمار ولجنة التنسيق، فضلاً عن أدائها لدورها الاجتماعي الذي يتمثل في متابعة قضايا الناس وهمومهم، ومتابعة قضية تقليص خدمات الأونروا. ولا يقتصر دورها على ذلك، وإنما تحاول اللجنة الشعبية أن تؤدي دورها الوطني من خلال المشاركة في الاعتصامات والانتفاض من أجل قضايا الشعب الفلسطيني في مسيرة النضال الوطني الفلسطيني. (الحسين، 2021)

بالنسبة لمخيم ضبيّة، هو ما زال يخضع لسلطة الدولة اللبنانية. وبالرغم من خصوصيته، إلا أنه وكباقي المخيمات لم يكتف فقط بالدور الخدمي المتمثل بمتابعة القضايا والمشاكل التي يعاني منها المخيم على صعيد البنية التحتية والخدمات الأساسية من مياه وكهرباء، علماً أن اللجنة تعمل تحت مسمى "اللجنة الأهلية الخدمية" وليس اللجنة الشعبية، حيث امتد دورها ليطال الجوانب الاجتماعية والوطنية من خلال العمل على ردّ كرامات الناس، وأداء دور وطني، حيث إنها تنظّم وقفات تضامنية مع الشعب الفلسطيني نتيجة ما يتعرض له من عدوان إسرائيلي. (قسيس، 2021)

من خلال مراجعة الأدبيات والمقابلات، يتبيّن أن دور اللجان الشعبية بالأساس هو دور خدمي، وأن اللجان الشعبية لم تحصر دورها بالجانب الخدمي فقط، وإنما تحاول ألا تخرج وتناى بنفسها عن دائرة العملين الوطني والسياسي، كونها جزء لا يتجزأ من النسيج والقضية الفلسطينية.

## 2.2 أثر فترة السبعينيات والثمانينيات على المجتمع الفلسطيني (الحرب الأهلية)

مرّ الوجود الفلسطيني في لبنان بمرحلتين. المرحلة الأولى هي الفترة الممتدة بين النكبة عام 1948 وقيام الثورة الفلسطينية عام 1965، حيث كان الفلسطيني نازحاً في المخيمات يفتقر إلى المساعدة الاجتماعية من وكالة الغوث وغيرها من المؤسسات، ويعيش تحت رحمة رجال الأمن اللبنانيين ويتعرض لمضايقات الاستخبارات. أما المرحلة الثانية فهي الفترة التي تلت قيام الثورة، حيث تحوّل الفلسطيني إلى ثائر يحمل سلاحه دفاعاً عن وجوده وقضيته. أثر هذا التغيير بالطبع على العلاقات بين الفلسطينيين واللبنانيين على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية. فبعد أن كانت العلاقات بين مواطنين ونازحين أصبحت علاقات بين مواطنين وثوار. وبعد النكسة عام 1967، أصبح العمل الفدائي مهماً في تعزيز فكرة الكفاح الشعبي المسلح، وتصاعد جماهيرياً وتنظيماً حتى أصبح الكيان الفلسطيني حقيقة واقعة منذ عام 1969 في لبنان، وتزامنت هذه الفترة مع اتفاق القاهرة الذي جاء لتنظيم الوجود الفلسطيني المسلح، وتنظيم علاقته بالدولة اللبنانية تحت مسمى اللجان

الشعبية، حيث كان هناك ضغطان شعبي ورسمي، وطلب لوساطة مصر التي تمخضت باتفاق القاهرة لتنسيق العلاقات بين لبنان والثورة الفلسطينية. ومع ازدياد العمليات الفدائية والثورة التي تركّزت في الجنوب وفي مخيمات اللاجئين المتناثرة في لبنان، ازدادت حدة التناقض بين العمل الفدائي ومؤيديه، وبين إسرائيل ومؤيديها. وفي حين وجد العمل الفدائي تأييداً واسعاً خاصةً في الجنوب، سارعت بعض الطوائف إلى تدبير حوادث القتل والمذابح الجماعية، وكان من مظاهر هذا النشاط المعادي للعمل الفدائي تطويق منطقة الجنوب عسكرياً، وحصار قواعد الفدائيين، ومنع وصول الإمدادات إليهم، فضلاً عن اعتقالهم، وسجنهم، وملاحقة مناصري العمل الفدائي، وتعذيبهم، ومحاكمتهم. ونتيجة للهجمات التي شنتها إسرائيل على الجنوب اللبناني عام 1972، خفّ النشاط الفدائي في بعض الأحيان، وتجمّد في أوقات أخرى استجابةً من المقاومة لتلك الضغوط، ولعدم تصعيد التوتر مع السلطات اللبنانية. إلا أن غارات جيش الاحتلال الإسرائيلي على بيروت والتي قتلت ثلاثة من قيادات المقاومة الفلسطينية أعادت التصادم بين السلطة اللبنانية والفلسطينيين عام 1973، إذ تحركت الجماهير لتدين عجز السلطة عن حماية البلاد وتخاذلها في الرد على هذا الهجوم. وفي الوقت الذي كانت تتعرض فيه المخيمات الفلسطينية في لبنان لهجمات احتلالية متوالية من الجو والبر، لجأت وحدات من الجيش اللبناني إلى محاصرة بعض المناطق والمخيمات الفلسطينية في بيروت، ومهاجمة بعضها الآخر وقصفها، وتفتيشها، واعتقال عدد كبير من الفلسطينيين واللبنانيين بذريعة الحفاظ على سيادة لبنان. وفي عام 1975 قمع الجيش اللبناني المتظاهرين وأطلق النار عليهم، ومن بينهم نائب صيدا معروف سعد. ثم جاءت مذبحه عين الرمانة في 13 نيسان/ أبريل 1975. (مقاتل من الصحراء)

كانت تلك انطلاقة الحرب الأهلية التي حصلت عام 1976، وأثّرت على المناطق والمخيمات بنسب مختلفة. فقد كانت هناك مخيمات فلسطينية تقع ضمن المعادلات السياسية في ذلك الوقت، ومنها مخيما تل الزعتر وجسر الباشا. نالت هذه المخيمات، مع الأسف، النصيب الأكبر من الهدم، حيث أبيض الكثير من المخيمات بفعل المنحى الذي اتخذته الحرب الأهلية بالفصل في ذلك الوقت بين القوى الوطنية والقوى الانعزالية، فقد كان هناك فرز طائفي مناطقي دفع ثمنه الكثير من المخيمات.

كان مخيم الجليل في بعلبك ضمن مناخ وطني وطائفي واحد. لذلك، لم يشعر بالحرب الأهلية، مع أن الحرب الأهلية كانت واقعاً فرض نفسه على كل لبنان، إلا أن المنطقة كلها بالإجمال لم تشعر بالحرب الأهلية. "خلال هذه المرحلة، كان لبنان منقسماً إلى فريقين، لكل واحد منهما طريقته الخاصة في التفكير والعمل، وحاولنا ألا يدخل الفلسطيني في ضوضاء ومعمعة هذا الصراع اللبناني - اللبناني، مع أن الكثير من الأطراف اللبنانيين مع الأسف يحملون الفلسطينيين وزر الحرب اللبنانية، علماً أن القيادة الفلسطينية وتحديداً أبو عمار حاول أن يكون وسيطاً بين اللبنانيين. وفي حادثة عين الرمانة التي قُصفت فيها الباص، نحن دفعنا ثمناً ليس لنا علاقة به، ولم نتدخل بالشأن اللبناني، لكن عندما أصبح هناك خيار بالعلاقة في أخذ لبنان للمشروع الأميركي الصهيوني كان لا بد أن نأخذ موقف خيارنا إلى لبنان العربي والقوى الوطنية اللبنانية. لكننا لسنا سبباً في الحرب، بل أجبرنا عليها ودفعت المخيمات الكبيرة ثمنها". (عيسى و أبو خالد، 2021)

وبحسب أمين سر لجنة المتابعة للجنة الشعبية في مخيم البداوي، "إن هذه الحرب تحمّل وزّها الشعب الفلسطيني، وتركت بصماتها على كل الشعب، والمجازر التي ارتكبت بحق الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا عام 1982 ما كانت إلا امتداداً للحرب الأهلية، ولا زالت آثارها موجودة، حيث قام السفير عباس زكي خلال تواجده في لبنان بين عامي 2014 و2015 بطرح فكرة كيفية إنهاء ذبول الحرب الأهلية كي لا يكون الشعب الفلسطيني دمية بيد طرف، وليحصل الفلسطيني على حقوقه المدنية لكن لم ينجح الأمر ولم تنجل الأمور وبقيت آثار الحرب موجودة في ذهن اللبناني والفلسطيني". (خطار و أبو رؤوف، 2021)

يرى أمين سر اللجنة الشعبية في مخيم مار الياس أن هناك من يحمل الحرب الأهلية للشعب الفلسطيني. فمثلاً حين قُصفت مبنى الفاكهاني والذي كان يسكن فيه فلسطينيون ولبنانيون، كانوا دائماً يرددون "بسبب الفلسطينيين حصل هذا. هذه الحرب تركت أثرها في الذاكرة الفلسطينية، وتجسدت على شكل خوف من الاعتراف بالهوية والجنسية الفلسطينية، وهذا الخوف سببه الذبح الذي تعرضوا له. ما زال هناك خوف، وما طُيع في الذاكرة

ما زال مسيطراً. في إحدى المناطق، وليس بالحدث القديم، خاف أهل المنطقة من الاعتراف بأنهم فلسطينيون وأجابوا الصليب الأحمر اللبناني الذي أتى لمساعدتهم: "لأننا مش فلسطينيين". (الرفاعي، 2021)

أما مخيم ضبيّة الذي كان تحت غطاء اليمين المسيحي، فلم يسلم من أثر هذه الحرب وعواقبها، حيث كانت هناك سوء معاملة لسكان المخيم. لكن الوضع تعيّر بعد ذلك وخفّ الضغط قليلاً عن المخيم. "أجبرنا على هذه الحرب وسُجبتنا كطرف حسبما سمعت من والديّ. الأثر الذي تركته الحرب الأهلية كان هدم عدة مخيمات مثل تل الزعتر وجسر الباشا، وسقوط مخيم ضبيّة الذي أوْشك على الهدم، وسحب سلاح المخيم حيث لم يعد هناك سلاح في مخيم ضبيّة. نظراً لهذا الواقع يعيش مخيم ضبيّة من بعد فترة التسعينيات حياة هادئة مع الجوار اللبناني". (قسيس، 2021)

أما مخيم برج الشمالي فقد وصل إلى حالة من الوفاق والعيش المشترك مع الجوار، وعلاقة المخيم جيدة مع المناطق المجاورة والأحزاب اللبنانية. وبالنسبة لمخيم برج البراجنة، وبالرغم من الحروب المتعددة من بعض القوى ليس هناك إعادة ذكر لهذه الأحداث كي لا تفتح الجراح، باعتبار هذه الأحداث قد أصبحت من الماضي. (الحسين، 2021)

في مخيم عين الحلوة، كان أثر الحرب الأهلية أهون وأقل وطأة من الحرب الاقتصادية اليوم. فقد كان هناك حس وطني عالٍ لدى جيل الشباب والمراهقين في ذلك الوقت، وكان هناك اندفاع للعمل والمقاومة ووحدة حال بين الفلسطينيين، وكان هناك دور للمقاومة في مساعدة القرى اللبنانية، "من الناحية السياسية، حُمّلنا أوزار هذه الحرب، وهناك عدائية واضحة تجاه الفلسطيني، ولا زلنا نعيش تبعات تلك العدائية التي جاءت من منظور طائفي في موضوع التوطين والحقوق المدنية للاجئين الفلسطينيين. علماً أن اللاجئين لا طموح له بالتوطين، وحتى الهجرة ما هي إلا هرباً من الواقع والظروف الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني في لبنان، والتي فرضت نفسها على واقع الشباب الفلسطيني". (أبو صلاح، 2021)

خلال تلك المرحلة، كان الرد الفلسطيني على هذا الطرح الطائفي هو اللجوء أولاً إلى القوى الذاتية للمقاومة الفلسطينية، والتلاحم مع القوى اللبنانية الملتقّة حولها، حيث رأت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها تواجه وضعاً شبيهاً بالوضع الذي تعرضت له في الأردن عام 1970. إن شدة القتال، واقترابه من مواقع المخيمات الفلسطينية، وارتفاع درجة التعبئة السياسية لدى جميع الفئات في لبنان وضع منظمة التحرير الفلسطينية أمام بديلين: الأول هو الدخول في المعركة كطرف رئيسي مع تحمل ما ينطوي عليه هذا البديل من أخطار. والثاني هو الخروج من المعركة والدفاع عن النفس مع ما ينطوي عليه هذا البديل من أخطار فقدان المساندة الجماهيرية للمقاومة الفلسطينية. عندما كانت تتعرض لهجمات كانت تلجأ للبديل الأول. ولوحظت خلال الحرب الأهلية محاولات عديدة لشلّ فعالية المقاومة الفلسطينية وتعطيل الاتفاقيات المنظمة للعلاقات بين لبنان والثورة الفلسطينية خاصة اتفاق القاهرة عام 1969. (مقاتل من الصحراء)

تشير هذه المرحلة إلى نقطتين: الأولى هي ثقل وجود المقاومة الفلسطينية الذي كان مستفزاً ويشكل عامل خطر لبعض القوى والأطراف اللبنانية، حيث أدت الطائفية دوراً في ذلك، إذ أن لبنان بلد متعدد الطوائف، وهذا كان سبباً لرفض الوجود الفلسطيني كون الفلسطينيين من الطائفة السنية مما يشكّل خلافاً في التوازن الطائفي، ويؤثر في الوصول إلى السلطة في حال أصبح السّنة يشكّلون الأكثرية مقابل أقلية مسيحية. النقطة الثانية هي ثقل وجود منظمة التحرير الفلسطينية ودورها البارز في هذه المرحلة كطرف أساسي لصد العدوان الداخلي من بعض الأطراف على المخيمات، والوقوف بوجه الاجتماعات والقرارات السياسية والعربية وغيرها، وما ذكره الأعضاء عن دعم منظمة التحرير الفلسطينية للشعب كونها المصدر الوحيد لتقديم الدعم المادي للشعب في هذه المرحلة. ويبرز ضعف دور اللجان الشعبية خلال هذه المرحلة مقابل دور منظمة التحرير الفلسطينية التي تولّت التعاطي مع كافة الظروف التي فرضتها الحرب الأهلية في الوقت الذي كانت فيه اللجان الشعبية في بداية تأسيسها. كما أن مركزية منظمة التحرير في تلك الفترة في لبنان أعطت أبعاداً مختلفة وحدّت من دور اللجان، بينما تسد اللجان حالياً الفراغ الذي تركته منظمة التحرير.

### 2.3 آلية عمل اللجان الشعبية في فترة السبعينيات والثمانينيات (تقديم الدعم السياسي، والخدمي، والوطني)

في مخيم الجليل، اتخذت فصائل المقاومة الفلسطينية قراراً بعدم التدخل في الجانب السياسي المتعلق بالوضع اللبناني والمشاكل والتطورات السياسية، وكان دورها هو دور عملي على الأرض وتمثّل بتأمين الحماية للناس في الأمور الأمنية والاقتصادية، بحيث كانت اللجان الشعبية حاضنة للملاجئ، وأمنت المأوى للاجئين والمواد الغذائية، وقد كان للجان الشعبية طاقة تموينية تمكّنت من خلالها من المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبنانيين والفلسطينيين (عيسى و أبو خالد، 2021). وفي مخيم ضبيّة، لم تكن هناك لجنة شعبية في تلك المرحلة، وإنما كان هناك فاعلون كانوا يتواصلون مع الأونروا بصفة شخصية لإيصال صوت أهلهم في المخيم ومعاناتهم (قسيس، 2021). وركّزت اللجنة في مخيم عين الحلوة خلال هذه المرحلة على الجانب الخدمي وكانت على عاتق منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تقدّم مساعدات للفلسطينيين واللبنانيين على حد سواء، فيما كان اللجوء للعقل والاحتكام للوعي والحكمة من آليات تعامل اللجنة في مخيم مار الياس مع هذه المرحلة. (أبو صلاح، 2021)

هذا النهج اعتمده أيضاً اللجنة في مخيم برج الشمالي، حيث كان الاعتماد على الاشخاص الذين يتمتعون بالوعي من أسس التعامل مع هذه المرحلة، "ولتخطي أثر هذه المرحلة، تم العمل على محو هذا الجرح ومحاولة نسيان الماضي. وخلال أحداث حرب تموز في 2006 تم تقديم خدمات للبنانيين واستقبالهم في المخيمات مما عزّز العلاقة بين مخيم برج الشمالي والجوار". (الحسين، 2021)

في هذه المرحلة، كانت اللجان تتلقى الدعم والتمويل، وكانت تتمتع بالقدرات والإمكانيات المادية. لكن عدم إعطاء إجابات واضحة عن دور أعضاء اللجان في هذه الفترة وعدم ذكر أمثلة يعطي صورة عن أن اللجان الشعبية لم تكن قد أخذت فرصتها لتفرض نفسها وتثبت وجودها. ورغم توفر الإمكانيات المادية، والطفرة المادية، والسيولة التي كانت موجودة آنذاك، إلا أنه يبدو أنها لم تكن مجهزة بالقدرات البشرية التي تمكّنها من التعامل مع هذه المرحلة، أو ربما يعود السبب لغياب قائد ضمن اللجان الشعبية نفسها يوزّع الأدوار، وقد ساهم غياب التنسيق بين اللجان الشعبية في المخيمات في عدم الاستفادة من التجارب الجيدة ومن قدرات بعض الأعضاء. تبيّن من خلال المقابلات أنّ عمل اللجان الشعبية خلال الحرب الأهلية ركّز على الجانب الخدمي، وحفر الملاجئ، والاحتكام للوعي والحكمة للتعامل مع هذه المرحلة، وهذا ضعف في آليات عمل اللجان الشعبية. وقد سلّطت هذه المرحلة الضوء على مكامن ضعف اللجان الشعبية، وعدم جهوزيتها من الناحية الهيكلية، والأعضاء الذين جاء تعيينهم بشكل توافقي للتعامل مع الظروف التي فرضتها هذه المرحلة. كما كشفت النقاب عن غياب دورها في مقابل دور الفصائل والتنظيمات التي اتحدت على الأرض للتصدي للعدوان الداخلي على المخيمات.

في الوقت الذي تولت فيه الفصائل والمنظمات توفير الأمن والحماية للشعب، غاب دور اللجان على الصعيد الوطنية، والاجتماعية، والثقافية. فلا نشاطات وطنية، وثقافية، واجتماعية، وسياسية، تذكر للجان في هذه المرحلة. وعند سؤال أمناء سر وأعضاء اللجان الشعبية خاصة الذين عايشوا فترة الحرب الأهلية لم تُذكر أي نشاطات أقيمت خلال هذه المرحلة، مما يوحي بعدم وضوح دور اللجان في هذه المرحلة حتى لأعضائها (غياب الدور عن الذاكرة). إلا أن خلاصة النتائج تؤكد أن هناك حالة من الضعف والترهل في اللجان الشعبية وعملها بدأت منذ تشكيلها. وقد برز واقع اللجان الشعبية في لبنان هذا في إجابات أمناء سر وأعضاء اللجان أنفسهم. وهنا يجب تسليط الضوء على الآلية التي اعتمدت لتشكيل اللجان الشعبية التي قامت على أساس التوافقات وليس الانتخابات لاختيار الأعضاء. وعليه، حتى في الأثر الإيجابي الوحيد الذي تركته الحرب والذي يتمثل بتوحد الصفوف، لم تثبت اللجان حضورها لينضوي تحتها توحد الصفوف من فصائل، وشباب، ومستقلين، وفاعلين، توحدوا لمجابهة العدوان الداخلي الذي تعرضت له المخيمات، لتأخذ دورها وتكون الهيئة التمثيلية التي تراعي مصالح الفلسطينيين وتتولى مهمتها الأمنية في حمايتهم.

## 2.4 وعي جمعي أم خوف جمعي؟؟؟

بالحديث عن فترة السبعينيات والثمانينيات دون ذكر الحرب الأهلية حتى، إلا أنها كانت أول ما يخطر في بال أعضاء وأمناء سر اللجان الشعبية. منهم من يجيب أنها صفحة وطويت، وأن المخيم يعيش في حالة من الوفاق والعيش المشترك مع الجوار، ومنهم من نستشعر في حديثه التردد وفي عينيه الحذر من الإجابة، ومنهم من يرد على السؤال بسؤال: "لم السؤال عن هذه الفترة؟".

تحمل الفلسطينيون وزر هذه الحرب وكأنهم السبب فيها. وأجمع جميع من أجريت معهم المقابلات في المخيمات المختلفة على مقولة واحدة مفادها أن "هذه الحرب جُرّ الفلسطينيون إليها وليس لنا يد فيها" باستثناء من يبرر أن الجميع أخطأ وعلى الجميع تحمل نتائج هذا الخطأ.

ووفق ما أجمعوا عليه، فإن الفلسطينيين اتخذوا موقف النأي بالنفس، إلا أن الأطراف اللبنانية المتصارعة أبت إلا أن تزج الفلسطيني في هذه الحرب، إذ اعتُبر أن الموضوع طائفي وأن الوجود الفلسطيني يؤثر على التوازن الطائفي في لبنان. وقد كان لمخيم ضبيّة الذي يمثل ثقلاً في كنف الطائفة المسيحية نصيب من هذه الحرب، إذ أوشك المخيم على السقوط، وكان تحت غطاء اليمين المسيحي ولم يسلم من الإساءات. بالتالي، فإن الوجود الفلسطيني كقضية وليس كطائفة هو الموضوع، أو أن هناك أهدافاً طائفية خفية للأطراف المتصارعة آنذاك واتخذت من الوجود الفلسطيني حجة، وحين لم تصل إلى هدفها جعلت من الفلسطينيين كبش الفداء الذي حملته أوزار هذه الحرب وأخطأها. وحتى المحاولات الفلسطينية لإنهاء ذيول هذه الحرب، والتي كان آخرها خلال تواجد السفير عباس زكي، لم تنجح. فالمبادرات تبرز من الجانب الفلسطيني، أولاً لإنهاء ذيول هذه الحرب، وثانياً بعدم الحديث عن هذه المرحلة، وثالثاً بمد يد العون والمساعدة، لا سيما خلال حرب تموز واستقبال اللبنانيين في المخيمات. وتقابلها المحاولات المتكررة للضغط على الفلسطينيين من خلال إصدار قرارات وتطبيق قوانين لا تنطبق على اللاجئين وفرضها. وعند العودة إلى مصدر هذه القرارات والجهة التي تقف خلفها، يتبين أنها جهة واحدة لا زالت تحمل العدائية للقضية الفلسطينية وتبثّها بين حين وآخر بصور ومشاهد مختلفة، فضلاً عن العدائية في التعامل التي يواجهها اللاجئ الفلسطيني.

إذا كان الجميع يتحدث عن نسيان الماضي والعيش المشترك، فهل هو وعي جمعي فعلاً أم خوف جمعي؟؟ إذ أنه عند إعادة طرح السؤال والاستفسار عن أثر هذه المرحلة على المجتمع الفلسطيني، دُكرّ الخوف من الاعتراف بالهوية نتيجة الذبح والمجازر التي تعرض لها اللاجئون في المخيمات. وهناك أيضاً هدم المخيمات الذي بات مشهداً مطبوعاً في الذاكرة، حيث تحيي بعض المخيمات، ومنها مخيم عين الحلوة، ذكرى هدم مخيم تل الزعتر. والتمسك بالسلاح الذي يحمي المخيمات خير دليل على عدم الشعور بالأمان، ودليل خوف لم يمحه التاريخ وعدم ثقة بالأطراف الأخرى. ويحاول مخيم ضبيّة المنزوع السلاح جاهداً الحفاظ على علاقة جيدة مع الجوار، حتى يكون الجوار سلاحه الوحيد في حال تكررت الحرب، وهذا بحد ذاته خوف من المستقبل، ويعني أن الحرب ما زالت حاضرة في الذاكرة رغم عدم الحديث عنها. إن كان العيش المشترك هو دليل وعي جمعي، فما الذي يبرر السلاح في المخيمات، وما الذي يبرر العدائية التي تظهر بطرق مختلفة من حين لآخر؟

الأثر الإيجابي الوحيد الذي ذكره أعضاء اللجان الشعبية هو توحد الصفوف خلال هذه الفترة. فإن كان هناك وعي جمعي، فلماذا تتوحد الصفوف في النضال ضد الأطراف اللبنانية التي شنت حروباً على المخيمات، ولا تتوحد هذه الصفوف ويختفي هذا التشرذم والصراع اللامتناهي بينهم في النضال من أجل القضية؟ تنعكس حالة الضياع هذه وعدم وضوح الهدف على الأداء. والإجابات المقتضبة التي ذكرها أمناء سر وأعضاء اللجان الشعبية الذين أجريت مقابلات معهم عن دور اللجان في هذه الفترة والتي تقتصر على تقديم المساعدات وترميم البنية التحتية للمخيمات جرّاء الدمار الذي تعرضت له المخيمات نتيجة الحروب، تعود إلى حالة الضياع وعدم الاستقرار. وإن غاب الحديث عن دور اللجان الشعبية خلال هذه الفترة فهي ما لبثت أن تشكلت وتأسست حتى جاءت الحرب الأهلية.

## 2.5 اللجان الشعبية ودورها في ظل الظروف الراهنة (الأزمة الاقتصادية، واللاجئون السوريون، وكوفيد - 19)

متابعة القضايا المتعلقة بحق العمل الذي كان موضوعاً مركزياً خلال هذه الفترة. وقد أدت اللجنة الشعبية في مخيم الجليل هذا الدور وعقدت لقاء مع السفارة الفلسطينية. وعلى الصعيد الصحي، كانت اللجنة الصحية التابعة للجنة الشعبية تتابع مع الأونروا ووزارة الصحة اللبنانية كل ما يتعلق بالجوانب الصحية وجائحة كورونا. وبالنسبة للنازحين من سوريا، تُركت لهم مساحة لإدارة شؤونهم بأنفسهم مع تأمين الغطاء السياسي والأمن. وحاولت اللجان الشعبية العمل على تأسيس لجنة تنسيق للتتابع مع الجمعيات حيث كان هناك ازدواجية في تقديم الخدمات لكن لم يكن هناك تجاوب خلال الاجتماع وكان هناك تفوّد وشخصانية مفرطة. (عيسى و أبو خالد، 2021)

أدت اللجان الشعبية في مخيم البداوي دوراً تنسيقياً مع المؤسسات، حيث كانت تضع برامج الندوات، وتقديم خدمات للعائلات والأشخاص المصابين بكورونا، وتربطهم بالمؤسسات الطبية العاملة على صعيد المخيم (الهلال الأحمر الفلسطيني، عيادات الأونروا، والمستوصفات الخاصة). كما أدت دوراً توعوياً، حيث كانت تنفذ جولات ميدانية في الشوارع لتقديم النصائح حول الوباء للحماية والوقاية منه، ونسّقت مع الدفاع المدني لرش المخيم بالمعقمات، وكانت على تواصل مع المجلس النرويجي من أجل تأمين المتطلبات من الأدوية والمعقمات. وقد عُومل الجميع بالتساوي في ظل هذه الظروف الصعبة دون استثناء أو وضع اعتبار للجنسية. وبالنسبة للفلسطينيين النازحين من سوريا كانت قضاياهم الصحية والتعليمية قيد المتابعة، أما السوريون فهم من مسؤولية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) إلا أنهم لم يُستثنوا من توزيع المساعدات الغذائية. (خطار و أبو رؤوف، 2021)

في ظل الغياب الكامل للأونروا التي اكتفت بتقديم مساعدة تبلغ قيمتها 35 دولاراً للشخص على مدار عام، أدت اللجنة الأهلية الخدمائية في مخيم ضبيّة دوراً بارزاً، حيث توجّهت إلى سفارة دولة فلسطين لطلب المساعدة والتواصل مع المغتربين وكان هناك تجاوب وتعاون منهم، وقُدّمت المساعدة لسكان مخيم ضبيّة. (قسيس، 2021)

تصدّت اللجنة الشعبية في مخيم مار الياس أيضاً للأزمات المتعاقبة، ومنها أزمة العمل التي تضرر منها العامل الفلسطيني، وجائحة كورونا، وأخيراً أزمة الدولار التي زادت الوضع سوءاً. ففي الوقت الذي تستثني فيه الدولة اللبنانية الفلسطينيين من دعمها، حاولت اللجنة الشعبية التعاطي مع هذا الوضع قدر المستطاع بما يخفف من عبء الأزمة على بعض الفلسطينيين، حيث كان هناك تكافل بين من يتقاضى راتبه بالدولار والمتفرغين من منظمة التحرير الفلسطينية، من جهة والعائلات التي تأثرت بالوضع من جهة أخرى. ولولا ذلك لحدثت مجاعة. وفي هذه المرحلة، كانت هناك مكافحة للاستغلال الذي يتعرض له سكان المخيم، لا سيما من أصحاب مولدات الكهرباء. (الرفاعي، 2021)

كان للجنة الشعبية في مخيم برج البراجنة أيضاً دور على الصعيد الصحي في عزل الأشخاص الذين تظهر عليهم عوارض كورونا، والتواصل مع الأونروا والصليب الأحمر لإبعادهم عن المخيم، وإلزام الأونروا بإجراء الفحص للأشخاص المشتبه بإصابتهم والأشخاص المخالطين. كما ورّعت مساعدات ومواد غذائية مصدرها المغتربين. وحتى الجمعيات والمؤسسات في هذه المرحلة كانت تنسّق مع اللجنة الشعبية لتوزيع المساعدات. (أبو طاقة، 2021)

لم يختلف دور اللجنة الشعبية في مخيم عين الحلوة عن دور اللجان الشعبية في باقي المناطق. فقد أدت دوراً في مكافحة الوباء من خلال الجولات التوعوية داخل المخيم، ورش المخيم وأزقته، وتأسيس لجنة صحية في منطقة صيدا، والتنسيق مع الهلال الأحمر الفلسطيني لإجراء فحص (PCR) الخاص بكورونا، والتنسيق مع الأونروا والمؤسسات لتقديم المساعدات للأشخاص المحجورين. وفيما يتعلق بالنازحين من سوريا قُدّمت لهم المساعدات المالية والغذائية من خلال سفارة دولة فلسطين، والمساعدات العلاجية من خلال الضمان الصحي الفلسطيني (أبو صلاح، 2021). وفي مخيم برج الشمالي، شكلت اللجنة الشعبية خلية أزمة في المخيم لمتابعة حالات كورونا، والتنسيق مع الهلال الأحمر الفلسطيني والهيئات الصحية. وكان لها دور في نشر الوعي حول

أهمية الحجر والتعقيم. ولتأمين الأدوية، نسّقت مع المؤسسات الفلسطينية وسلّمتها للهِلال الأحمر الفلسطيني والطواقم الطبية التي تتابع الحالات. كما تواصلت مع المغتربين للمساعدة في تخفيف أثر الأزمة الاقتصادية وتأمين بعض الأدوية والفيتامينات التي يحتاجها المرضى. (الحسين، 2021)

يشير هذا إلى أن اللجان الشعبية تضمّ عناصر تتمتع بالكفاءة والشعبية، وعندها حب للعمل، وإنما ينقصها التمويل والمراقبة والمساءلة لضمان عدم تكرار الأحداث التي حصلت من قبل وقلّلت من ثقة الجمهور بها. وهؤلاء لا بد من الاعتراف بدورهم، والتصفيق لما قاموا به من جهود.

ارتكزت مصادر الدعم خلال هذه المرحلة على الدعم المقدم من الجمعيات والهلال الأحمر الفلسطيني عبر التنسيق معها، ومن الأونروا والسفارة اللتين قدّمتا مبالغ مالية لتخفيف وطأة الأزمة الاقتصادية، إضافة إلى الدور البارز والفاعل للمغتربين في توفير الدعم المادي والصحي في هذه المرحلة (أدوية وأجهزة طبية). يشير اللجوء إلى المغتربين وطرق باب الاغتراب إلى عدم كفاية الدعم من كل من منظمة التحرير الفلسطينية، والأونروا، والجمعيات. وكان لهذه الجهات التي عملت اللجان على التنسيق معها خلال هذه المرحلة دور فعّال سواء على الصعيد الصحي أو الاقتصادي. فهي لم تستثن السوريين حتى من الخدمات، ولم تعاملهم معاملة تمييزية، بل كانت حاضنة لهم. لكن الغريب في الموضوع أن هذه الجهات نفسها مسؤولة عن قضية اللاجئين الوطنية والسياسية والنضالية، لكنها لا تؤدّي أي دور فعّال فيما يخص حق العودة، أو وضع الخطط الوطنية والسياسية، أو التنسيق مع اللجان الشعبية في مخيمات لبنان.

أدّى تحسّن أداء اللجان الشعبية، واندفاعها للعمل في هذه المرحلة، والأنماط الجديدة التي اعتمدها اللجان للتعامل مع الظروف التي فرضتها هذه المرحلة، مثل التنسيق مع الجمعيات والهلال الأحمر، والتواصل مع المغتربين في الخارج لتوفير الدعم اللازم للمخيمات، بالإضافة إلى محاربة استغلال الناس وظروفهم (تسعييرة اشتراك المولدات، واحتكار الأدوية) إلى نشوء ثقة مؤقتة مبنية على حالة تعاطف آنية بعد أن كان الناس قد فقدوا ثقتهم باللجان، فضلاً عن ظاهرة التكافل الاجتماعي التي برزت من خلال تضامن المغتربين مع أهالي المخيمات، وهذا قلّص الفجوة بين اللجان والناس.

خلال مرحلة السبعينيات والثمانينيات، كان التضامن في أوجه، وعاد التكافل والتضامن ليتصدرا المشهد في ظل الظروف الحالية حيث تخطيا عنصر الانتماء وعنصر الجنسية. وهنا لا بد من الإشارة إلى روح التضامن التي يحملها اللاجئ الفلسطيني، ربما بسبب ما عايشه وعانى منه حيث إنه في ظل الحروب عليه يمد يد العون للعائلات اللبنانية. وفي ظل الظروف الصعبة لم يُستثنَ النازحون السوريون من المساعدات والخدمات. إلا أن دور اللجان الشعبية في تكوين شبكات تضامن وإنشائها ارتكز على بناء علاقات جيدة مع الجوار "جوار المخيمات"، وعلاقات مصاهرة، والاعتماد على العائلة والجيران، والاعتماد على الفلسطينيين أصحاب رؤوس الأموال والمغتربين. وهذا يشير إلى شبكات تضامن تقليدية، وضعف شبكات التضامن التي تمتد على نطاق أوسع من العائلة والجار وابن البلد. وأكثر ما يثبت ذلك أنه خلال الفترات والأزمات الصعبة، كان أبطال حكايات التضامن هم المغتربون والأهل والعائلة وأبناء المخيمات الذين تشكلت منهم شبكات التضامن في هذه المرحلة، وقدموا المساعدة وكانوا البديل عن المؤسسات وخدماتها عندما اختفى الدواء وارتفعت أسعاره.

خير دليل على ضعف شبكات التضامن أن المخيمات لم تشهد تضامناً من الجوار والمحيط، وتُركت لتواجه الوباء بوسائل بسيطة، في الوقت الذي طالبت فيه بعض الأصوات العنصرية بإغلاق المخيمات. واقتصر هذا التضامن وشبكات التضامن على علاقات الجوار، والمصاهرة، والاستضافة، وتقديم يد العون في الأزمات والحروب، وما بقي في ذاكرة العائلات اللبنانية من تضامن معهم أثناء الأزمات والحروب، والذي برز نوعاً ما في الوقوف والتضامن مع الفلسطينيين ضد قرار وزير العمل. وبالإضافة إلى العمل والمصلحة اللذين أسهما في إنشاء شبكة علاقات بين لبنانيين وفلسطينيين، إلا أن شبكات التضامن هذه لم تُحدِث أي تغيير في حياة اللاجئين في المخيمات. يجب تسليط الضوء على أهمية وضرورة تطعيم اللجان بكفاءات بشرية وفكرية لديها قدر عالٍ من الإبداع والتخطيط، وضرورة وضع اللجان لاستراتيجيات جديدة فعّالة لبناء شبكات تضامن قوية تترك أثرها على حياة اللاجئين وواقعهم، على أن تتفرع هذه الإستراتيجيات لاستهداف الشتات من خلال إنشاء شبكة علاقات مع

فلسطيني الشتات، ومع الدول العربية الحليفة للقضية الفلسطينية، وبناء قاعدة حلفاء للاجئين والقضية، ومع الدول الأجنبية أيضاً، والاستعانة باللاجئين كمفتاح لإنشاء شبكات التضامن، أي ألا تقتصر الشبكات على الشبكات التقليدية، بل يجب الانتقال إلى الشبكات المدنية والدولية. وهنا تكمن أهمية رفع مستوى الوعي من خلال التوعية حول هذا الموضوع.

## 2.6 مدى فعالية الدورين السياسي والوطني للجان الشعبية

بالنسبة للدورين السياسي والوطني للجان الشعبية، هناك شبه إجماع من أمناء سر وأعضاء اللجان الشعبية في المخيمات الذين أجريت معهم المقابلات في مخيمات الجليل، ومار الياس، وبرج البراجنة، وبرج الشمالي على وجود قصور في هذا الجانب وأنه ليس بالمستوى المطلوب. وهناك مجموعة تحديات وعراقيل واجهتها اللجان الشعبية في تأدية واجبها الوطني. ففي ظل الظروف الصعبة التي يعيشها اللاجئ الفلسطيني في المخيمات، ارتكز عمل اللجان الشعبية على الجانب الخدمي حيث كانت له الأولوية، وباتت معظم اللجان تعتبره دوراً أساسياً في النضال والقضية رغم جهودها ونشاطاتها الوطنية المتعددة للمحافظة على القضية الوطنية وإبقاءها حيّة وحاضرة في ذهن الشعب الفلسطيني والأجيال الجديدة. (أبو طاقة، 2021) (الحسين، 2021) (الرفاعي، 2021) (عيسى و أبو خالد، 2021)

كانت الإجابات عن دور اللجان تأتي أولاً بالحديث عن الإنجازات على الصعيد الخدمي وما حققته اللجان في هذا الإطار، لنسأل بدورنا عن الأعمال الجماعية والدورين الوطني والسياسي للجان، وكأن هناك من يسيّر عمل اللجان الشعبية ووجهتها نحو الجانب الخدمي، بما يخلقه من ظروف وعقبات في حياة اللاجئين في المخيمات، ليبرز دورها من خلال احتجاجاتها أمام مكاتب الأونروا لمحاربة سياسات التقليل.

وحتى على الصعيد الخدمي، هي لا توفر الحد الأدنى من الخدمات المطلوبة نتيجة غياب الدعم المادي من منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، الأمر الذي جعل منها هيئات شبه شكلية في ظل طفرة الجمعيات الممولة والقادرة على إنجاز المشاريع، ووضعها موضع الطرف الضعيف أمام الأونروا التي تطلق عليها تسمية لجان الخدمات، بدل أن يكون لديها البدائل والإمكانيات لتغطي أي نقص تخلقه الظروف وتفرضه بعض الجهات والأطراف. إلا أن جلّ ما يمكن أن تفعله هو الاحتجاج أمام مكاتب الأونروا اعتراضاً على سياساتها، حتى باتت هذه الاحتجاجات من آليات المحاربة في سبيل العمل الوطني، فيما تنجح الأطراف في توجيه الدفة بما يخدم مصالحها من خلال توجيه اللجان نحو منحى المطالبة بالخدمات. فأين الدور الوطني من ذلك؟

هي ليست الملام الوحيد في هذا السياق، فعدم تمويل اللجان بما يكفي لتغطية النقص في الخدمات، أسهم أيضاً وكان له دور كبير في الوصول إلى الوضع الذي وصلت إليه اللجان والمخيمات، وهناك ممثلون عن فصائل في اللجان يتقاضون البديل وحضورهم حضور جسدي لا أكثر. ولو كان هناك ترشيد للأموال لما وصل الوضع إلى هذا الحال.

علينا العودة دائماً إلى هرم (الشعب/ اللجان/ دائرة شؤون اللاجئين/ السلطة الفلسطينية)، وعلينا النظر أيضاً إلى قاعدة الهرم "الشعب" وإلى رأس الهرم "السلطة"، ولا يجب أن يوضع اللوم على اللجان الشعبية التي حاولت من خلال الأعضاء الأكفاء نظيفي الكف وبكل ما تملك من إمكانيات مادية وبشرية أن تؤدي دورها الذي يفرضه عليها واجبها، لكن هناك تكاملاً غير موجود في هذا الهرم.

فالشعب يجب أن يقوم بدوره من خلال المشاركة والمساءلة، واللجنة أيضاً يجب أن تؤدي بواجبها بما تملك من إمكانيات وأن تضمن عدم وجود أعضاء يقتصر تمثيلهم على الحضور فقط، ومحاسبة من يسيء السلوك، ويجب أن يكون هناك تنسيق بين اللجان. فغياب التنسيق بين اللجان يؤدي إلى عدم الوحدة في الخطط والإجماع على خط سير واحد للعمل الوطني والسياسي والخدمي. ويجب أن تسعى دائرة شؤون اللاجئين إلى تعميق التنسيق مع اللجان ومتابعة العمل معها للتأكد من تنفيذ المشاريع المقدمة، وكفاءة الأعضاء وقدرتهم على تحمل المسؤوليات الموكلة اليهم، وصياغة وتطبيق قانون يفرض وجود انتخابات دورية للجان الشعبية في لبنان.



وهناك دور للسلطة الفلسطينية من خلال التراتبية الكبيرة الموجودة في التنسيق، وتجاهلها لمسألة غياب الانتخابات للجان الشعبية في لبنان، والوضع المزري الذي تعيشه المخيمات بالرغم من المشاريع التي تُقدّم عبر اللجان، والدعم من دائرة شؤون اللاجئين الذي يرفع للسلطة في رام الله لتغطية حاجات المخيمات التي ترفعها اللجان إلى دائرة شؤون اللاجئين. وبالتالي فإن الأطراف الأربعة تشترك في الخلل والتقصير. وأي إصلاح أو تعديل للنهوض باللجان الشعبية لتأخذ دورها الفعلي والحقيقي يجب أن يشمل الأطراف الأربعة المذكورة.

### 3. الصعوبات والتحديات

#### 3.1 الصعوبات والعراقيل: سياسة وحرب مقنعة على اللجان والقضية

هناك مجموعة من الصعوبات والتحديات التي واجهت اللجان الشعبية، حيث ذكر أمّناء سر/ أعضاء اللجان الذين أُجريت المقابلات معهم أن هناك خللاً في بنية اللجان الشعبية. فبعض الأعضاء ليسوا على المستوى التنفيذي الحقيقي، وهناك غياب للتنسيق بين اللجان الشعبية والجمعيات والمنظمات العاملة في المخيمات، ويوجد خلل مركّب قوامه فقدان ثقة الناس، والواقع الموجود، وغياب المطلب الموحد للجان الشعبية. كما أدى الانتشار الواسع للجمعيات بقدراتها التمويلية الكبيرة في مقابل محدودية طاقات اللجان الشعبية إلى تراجع دور اللجان وضعف ثقة الجمهور بها، حيث طغى عمل الجمعيات على عمل اللجان. إضافة إلى ذلك، هناك وجود لجمعيات لا تتخطى الأنا وحب الظهور ولم تخرج من إطار الشخصية، وهي تسعى إلى التفرد في العمل والمشاريع والتمويل وكل ما يصل من تبرعات وأموال للفلسطينيين، بالتالي لا يناسبها وجود لجان. كما أن ضعف الإمكانيات والموارد التشغيلية للجان الشعبية كان سبباً في تراجع ثقة الجمهور بها، يُضاف إلى ذلك ضعف التنسيق والتكامل بين اللجنة الشعبية كسلطة تشريعية والقوى الأمنية كسلطة تنفيذية والقيادة العامة التي تتولى المراقبة والمتابعة. وهناك غياب لفكرة التطوع، وهذا أحد التحديات في ظل هذه الظروف الصعبة. وهناك التحديات مع الدولة اللبنانية على صعيد العمل، والتحديات مع الأونروا وتقليص خدماتها، ما يحتمل اللجنة الشعبية عبئاً إضافياً في ظل غياب البدائل. وهناك الفساد الموجود داخل الأونروا، وهدر المال فيها، والدور السلبي الذي تؤديه فهي "ليست أكثر من مكاتب لجمع المعلومات والتحريات حول السكان لصالح السفارات، مع غياب المساءلة والمحاسبة من جانب منظمة التحرير فهي مسؤولة أيضاً في هذا السياق" بحسب ما ذكره مسؤول اللجنة الأهلية الخدمية. وهناك عوائق إضافية أيضاً تتمثل في غياب آلية للتعديل والتشكيل بالنسبة للأعضاء، وفي الانقسام وعدم الوحدة بين الفصائل ما أدى لعدم توحد اللجان الشعبية رغم أن القضية واحدة (عدم فصل العمل الاجتماعي والخدمي والشعبي عن الخلاف السياسي)، وعدم فاعلية بعض الأعضاء الممثلين لبعض الفصائل في اللجان الشعبية لعدم درايتهم بعمل اللجان الشعبية. يُضاف إلى تلك الصعوبات والتحديات مشكلة ازدواجية اللجان الشعبية، والدور السلبي لوسائل الإعلام التي تصور المخيمات كبؤر إرهابية، وقوانين الدولة اللبنانية تجاه اللاجئين الفلسطينيين. (أبو صلاح، 2021) (أبو طاقة، 2021) (الحسين، 2021) (الرفاعي، 2021) (خطار و أبو رؤوف، 2021) (عيسى و أبو خالد، 2021) (قسيس، 2021)

تعكس التحديات المذكورة ضعف اللجان الشعبية في المخيمات نتيجة غياب الدعم المادي أولاً، وغياب البدائل ثانياً. وينتج عن ذلك خلل وقصور في أداء اللجان الشعبية ما يُضعف موقفها أمام اللاجئين. ومع ازدياد الوضع سوءاً، يزداد عجز اللجان الشعبية في تقديم الخدمات اللازمة للشعب، في مقابل تطور دور الجمعيات والمنظمات في المخيمات، والتي بات دورها يطغى على دور اللجان وينفي دورها شيئاً فشيئاً. فإذا كانت هذه الجمعيات التي تقدّم مساعدات مادية وإغاثية ذات أهداف غير واضحة تسعى فعلاً لمساعدة اللاجئين في المخيمات، فلماذا تركّز على الجانب الإغاثي في تعاطيها معهم؟ أليس ثمة طريقة وآلية أخرى لمساعدة اللاجئين؟ يسهم هذا التكامل والتوجه الكبير من الجمعيات والمؤسسات، حتّى الفلسطينية منها، نحو المنحى الإغاثي في تعزيز التبعية التي نشهدها في مجابهة اللاجئين واللجان للأونروا وتقليص خدماتها وكأنها المخلص الوحيد، وكأن

الحل هو في بقاء خدمات الأونروا على حالها، دون التفتيش عن البدائل للخروج من قفص الرضوخ والتخلص من هذه التبعية.

يؤدي عدم تغيير الأعضاء بسبب عدم ممارسة العملية الانتخابية، سواء بسبب استهتار اللجان الشعبية وأعضائها الموجودين بمدى أهمية هذا الأمر، أو نتيجة قلة وعي الشعب بضرورة المطالبة بتغيير الأعضاء وإجراء انتخابات من أجل مشاركة فئة الشباب في اللجان، إلى غياب الإبداع والتجديد في الفكر، والخطط، والحلول، وآليات العمل. ولا يقتصر هذا الأمر على الشعب واللجان. فضعف التمويل من منظمة التحرير، وغموض سياساتها، وعدم متابعتها لقضايا اللاجئين في الشتات في ظل تقليص خدمات الأونروا، عزت اللجان الشعبية، وسلط الضوء على مكامن الضعف والقصور في أداء دورها، حتى على الصعيد الخدمي، مما يؤثر بطريقة مباشرة على أداء اللجان الشعبية لدورها الوطني والسياسي. وهذه السياسة لم تعد تخفى على أحد، إذ ينتج عن عدم التمويل التهاء اللجان الشعبية بكيفية مواجهة نقص الخدمات ما أجبرها في ظل الظروف الصعبة على طرق باب المغتربين. لقد كانت اللجان الشعبية سبباً في خسارة ثقة الجمهور بها نتيجة عدم محاسبتها للمتورطين في الفساد، وطغيان عنصر الفصائلية عليها، وهو ما أعطى فرصة للجمعيات لتطغى على عمل اللجان وتكون وجهة للناس الذين يلجؤون إليها لسد حاجتهم في وقت أصبح فيه اللاجئون يعيشون تحت وطأة ظروف صعبة، ويحتاجون إلى الدعم والمساعدة، ويرتكز تفكيرهم على مقومات الحياة اليومية، مع تراجع دور الهيئة التي تمثل مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية، والوطنية، والسياسية.

وتركز الجمعيات على تقديم الخدمات والمساعدات التي تأتي على شكل معونات، وحصص غذائية وإغاثية، تأتي بمعظمها من جهات أجنبية وممولين أجنب، ويصب أكثر مشاريعها في المشاريع الإغاثية وحماية الطفل والمرأة من العنف دون معالجة جذرية للمشاكل الحقيقية للمجتمع وحاجاته الفعلية. ويلاحظ غياب المشاريع الإنمائية والتطويرية، والتوعية، والمناصرة للمطالبة بالحقوق، والمشاريع التي تعالج مشاكل اللاجئين في ظل عدم حصولهم على حقوقهم المدنية، ومطالبهم الوطنية، وعدم تمكينهم من الحفاظ عليها. بل على العكس من ذلك، هي تعمل على إلغاء دور الهيئة التي تمثل الشعب الفلسطيني في المخيمات. فهذه الجمعيات لا تمثل اللاجئين، وهي ليست مرجعية لهم. هنا نرى أن ثمة من يستفيد من هذا الوضع محملاً كل الأخطاء للجان الشعبية التي أصبحت كبش فداء. ولا نستطيع أن نغض النظر أو أن نتناسى الدور الإيجابي للجان، وأعمالها الجماعية، والإنجازات التي حققتها، وإن كانت هناك أخطاء ولا بد من محاسبة المخطئين، وإن كان هناك فساد كان من الواجب محاربه من الداخل قبل أن يصل الوضع إلى هذا الحد، وقبل أن تفقد اللجان ثقة الجمهور بها وشعبيتها، وعليها أن تتدارك الوضع قبل أن تفقد شرعيتها.

إن كان هناك من يسعى لمساعدة اللاجئين، فليسغ إلى تصحيح مكامن الخطأ والفساد، وتمكين الشعب من الاعتماد على نفسه، ومساعدته على اتخاذ القرارات المتعلقة بحياته وقضيته، والعمل على الترميم أو إعادة بناء لجان شعبية فعلية تمثل الشعب وتكون صوته الحقيقي. وهذا الوضع يعكس مسألة غياب المؤسسات القاعدية التي تحاسب على الفساد وتمكّن الشعب من الاعتماد على نفسه. والمؤسسات الموجودة تعزز التبعية أكثر وأكثر.

### 3.2 الأعمال الجماعية للجان الشعبية، وأثرها في تغيير المجتمع الفلسطيني ومفهوم التضامن والنضال

تتمثل أبرز الأعمال الجماعية للجان الشعبية، والتي ذكرها الأمناء والأعضاء خلال المقابلات، في الاحتجاجات ضد الأونروا وإغلاق مكاتبها اعتراضاً على سياساتها الأخيرة (تقليص الخدمات، ومنع النشيد الوطني الفلسطيني والخريطة داخل مدارس الأونروا)، حيث لم يتمكن أهل مخيم البداوي من تغيير هذه السياسة، لكنهم أوجدوا البديل برسم خريطة فلسطين على الحائط في المخيم (خطار و أبو رؤوف، 2021)، بخلاف مخيم برج الشمالي الذي نجح من خلال الضجة التي أثارها خلال المسيرات للضغط على مدارس الأونروا في الحفاظ على النشيد الوطني والخريطة داخل المدارس رغم عدم رضا إدارة الأونروا (الحسين، 2021). وهذا ما ذكره أيضاً أمين سر اللجان الشعبية في منطقة صيدا، حيث كانت هناك إضرابات واعتصامات لمدة خمسة أشهر داخل خيمة اعتصام (أبو صلاح، 2021). وكانت هناك متابعة من اللجنة الشعبية في مخيم برج الشمالي للقضايا المطالبية المرتبطة

بخدمات الأونروا، وهي طالبت بتقديم خطة طوارئ للاجئين في ظل الظروف الصحية والاقتصادية الصعبة. (الحسين، 2021)

هذا الضغط على الأونروا لمعالجة الخلل في موضوعي التعليم والاستشفاء أشار إليه أيضاً أعضاء اللجنة الشعبية في مخيم الجليل، حيث نجحت اللجنة الشعبية في الضغط على دائرة التربية والتعليم لإنشاء ثانوية في المخيم (عيسى و أبو خالد، 2021)، وكانت هناك إشارة إلى المظاهرات التي تهدف لمحاربة الفساد في الأونروا والذي يبرز من خلال المشاريع المنفذة خاصة في مخيم ضبيّة (قسيس، 2021). وكان هناك إنشاء لمركز تربوي نفسي اجتماعي في مخيم البداوي لدعم الطلاب الذين يحتاجون إلى دعم دراسي. (خطار و أبو رؤوف، 2021) وكان هناك إحياء للنشاطات والمناسبات الوطنية (يوم الأرض، ويوم الشهيد، ويوم النكبة، ومعركة الكرامة)، في مخيم البداوي ومخيم برج الشمالي. (الحسين، 2021) (خطار و أبو رؤوف، 2021) وفي مخيم الجليل، أدت اللجان الشعبية دوراً كبيراً من خلال هذه النشاطات الوطنية في توحيد الانتماء الفلسطيني لكل الشعب في الداخل، والمخيمات، والشتات، والاعتراب. (عيسى و أبو خالد، 2021)، ولا يُستثنى من ذلك مخيم ضبيّة الذي تقوم اللجنة الأهلية الخدمائية فيه بتنظيم المظاهرات والوقفات الوطنية مع غزة والضفة الغربية. (قسيس، 2021)

وهناك أيضاً حفر الملاجئ للمخيمات في فترة السبعينيات والثمانينيات (عيسى و أبو خالد، 2021)، والاعتصامات والاحتجاجات ضد الكثير من القرارات التي لا تصبّ في مصلحة الشعب الفلسطيني وآخرها صفقة القرن، وقرار وزير العمل بضرورة حيازة اللاجئ الفلسطيني لإجازة عمل. (أبو صلاح، 2021) (الحسين، 2021) (الرفاعي، 2021) (عيسى و أبو خالد، 2021)

يمثّل الشعب الفلسطيني اليوم حالة من الانتماء، والمظاهرات في أوروبا خير دليل على ذلك. ولا يقتصر التضامن اليوم على المخيمات فقط، فقد بتنا نشهد تضامناً على صعيد لبنان من خلال مشاركة اللبنانيين ضد قرار وزير العمل إلى جانب الفلسطينيين، وتضامن المهاجرين في أوروبا مع القضية الفلسطينية. (أبو صلاح، 2021) أسهم التعامل مع الناس في مخيم البداوي من منطلق إنساني، وعدم استثناء أحد من الخدمات التي تقدمها اللجنة الشعبية على أساس الجنسية، ومحاربة النعرات، واعتياد المخيم على استقبال النازحين من مخيمات أخرى واستقبال اللاجئين من سوريا بكل رحابة صدر، في تعزيز مفهوم التضامن بين الناس (خطار و أبو رؤوف، 2021). وكانت هناك مشاركة للفلسطينيين في مخيم ضبيّة في مظاهرات ووقفات تضامنية مع الشعب في فلسطين لم يكن يشهدها المخيم سابقاً وكأنها أحييت الانتماء إلى القضية الوطنية والانصهار في النسيج الوطني الفلسطيني. (قسيس، 2021)

للتعرّف على مدى فعالية دور اللجان الشعبية والنشاطات والأعمال الجماعية التي تقوم بها، ومدى علاقتها بالشعب في المخيمات، أجرينا أربعاً وعشرين مقابلة مع الناشطين وأبناء المخيمات ممن أعربوا عن رغبتهم في عدم الكشف عن أسمائهم، والحفاظ على خصوصيتهم من خلال كتمان بياناتهم الشخصية. ولهذا السبب استُخدمت الأحرف الأبجدية الأولى من أسمائهم بدلاً من أسمائهم الكاملة. وتبيّن من خلال الإجابات أن دور اللجان الشعبية غير فاعل. فقد أكد المُستجِوبون أن العلاقة باللجان غير جيدة، وركّزوا على ضعف دورها على الأرض، وعدم قدرة الأعضاء الموجودين على تحمّل مسؤولياتهم، وعدم وجود تغيير من خلال هذه النشاطات، باستثناء مخيمي مار الياس وعين الحلوة، حيث أكد المستجوبون فيهما أن العلاقة جيدة، وأن اللجنة في هذين المخيمين متعاونة، وأن الناس يثقون بأعضائها وبقدرتها على حل المشاكل، وأنها تراعي ظروف الناس. (ط أ، 2022) (ن إ، 2022) (ح، 2022) (ز، 2022) (أ، 2022) (إ س، 2022) (ع ع، 2022) (ج، 2022) (د، 2022) (و، 2022) (ف، 2022) (ن و، 2022) (أ، 2022) (خ، 2022) (ن ع، 2022) (أ ع، 2022) (أ ر، 2022) (ع س، 2022) (إ م، 2022) (أ م، 2022) (م، 2022) (ط م، 2022) (أ ف، 2022) (أ م، 2022)

### 3.3 اللجان بين النضال من أجل العودة والنضال من أجل البقاء

رغم جميع التحديات والصعوبات التي تواجه اللجان الشعبية، إلا أنها ما تزال تحاول جاهدةً، وبأبسط إمكاناتها، محاربة الظروف، وتمثيل الشعب ومطالبه، ومجابهة قرارات الدولة اللبنانية للمطالبة بحقوق اللاجئين، ومحاربة تقليصات الأونروا وسياستها بأبسط الطرق، مثل رسم خريطة فلسطين على الحائط عندما كان حصل منع للخريطة والنشيد الوطني الفلسطيني في مدارس الأونروا. وحتى في ظل ضعف ثقة الشعب بها، لا يمكن إنكار أن ذلك يُضاف إلى رصيد إنجازاتها، ويعطيها شرف محاولة تمثيل مطالب اللاجئين في المخيمات، ومكافحة سياسة الأونروا المتمثلة في تجهيل الجيل الجديد وسعيها الدائم لمحو القضية الفلسطينية عبر منع كافة أشكال التعبير في المدارس، وهذا خير دليل على سياستها.

لا يمكن التغاضي عن ملف التعليم الذي تتعامل معه الأونروا باستخفاف. ويتجلى ذلك في الترفيع التلقائي للطلاب، وزيادة عدد الطلاب في الصف الواحد، وعدم وجود مدرّس مساعد وصفوف متخصصة للطلاب الذين لديهم صعوبات تعليمية. وكانت اللجان الشعبية يجب أن تقوم بدور أكثر فعالية في هذا المجال.

من خلال التركيز على المطالب الخدمية، حصل تحوّل في حياة اللاجئين تمثّل بنقل النضال والثورة في تاريخ الشعب الفلسطيني والقضية إلى نضال وثورة من أجل الخدمات والحقوق المدنية. وكانت اللجان الشعبية، ونتيجة لخسارة ثقة الشعب بها وتراجع دورها، سبباً في لجوء الشعب إلى جهات مجهولة وغير معروفة الأهداف للحصول على الخدمات والمساعدات التي تبقيهم على قيد الحياة. فبات الشعب يعيش على قيد الحياة وليس على قيد القضية. وفي هذا الصدد، لا يمكن الحديث عن دورين فعّالين وطني وسياسي للجان الشعبية.

في ظل سلسلة العراقيل والتحديات، أدّى غياب الدعم من منظمة التحرير الفلسطينية والأونروا إلى قصور في الدورين السياسي والوطني للجان الشعبية. وهذا ينم إما عن قصور أو عن هدف قصدي، حيث أسهم غموض منظمة التحرير وسياساتها التي تتبعها، واستثناء السلطة من خطاباتها للاجئين الشتات، في خلق واقع جديد للشعب الفلسطيني في الشتات جعله يصارع مصيره ضمن النظام الذي يعيش فيه. ويأتي هذا التقصير من جانب منظمة التحرير أو الجهات الضاغطة لإبعاد لاجئي الشتات عن القضية الوطنية. وهذا يشير إلى خلل في العلاقة، وكأن اللاجئين في الشتات ليس جزءاً من القضية. إضافة إلى ذلك، ليست هناك مراقبة ومساءلة ومحاسبة للأعضاء الذين يمثلون الفصائل ضمن اللجان الشعبية، حيث إن منظمة التحرير، ومن خلال سعيها للحفاظ على تمثيلها السياسي، تركّز على متطلبات السلطة الفلسطينية في الداخل وتثبيت وجودها على حساب القضية الفلسطينية ككل. وتفرض هذه السياسة وهذا المنظور حصر القضية الفلسطينية بالشعب والسلطة في الداخل وتهيمش لاجئي الشتات.

لم تنجح اللجان الشعبية في المخيمات باجتياز المرحلة الأولى التي تتجلى بتمثيل القضية الفلسطينية أفضل تمثيل، وجمع اللاجئين في المخيمات تحت مظلة حق العودة، وإيجاد الطرق السلمية وغير السلمية التي تمكّن اللاجئين من الوصول إلى هدفهم الأساسي ألا وهو العودة إلى الوطن.

يُسهم عدم اشراك الشباب والكوادر وأصحاب الكفاءات، وضعف الوعيين السياسي والقانوني اللذين يمكّننا اللجان والشعب من صياغة الاستراتيجيات اللازمة للمطالبة بالحقوق الوطنية قبل المدنية، في هذا الاستبعاد وهذا الواقع الذي فُرض على لاجئي الشتات من جميع الأطراف، حيث إن عدم ديمقراطية اللجان في إجراء انتخابات دورية يفيد جهات ليس من مصلحتها إحياء القضية الفلسطينية، أو إيجاد حلول للمشاكل التي يعاني منها اللاجئ، حيث تُبقيه في دوامة التفكير في كيفية تأمين لقمة العيش والبقاء، لتبقيه بذلك محدود الفكر، وهذا بحد ذاته تعميق للأذى الفلسطيني، والهيمنة حتى على الفكر الفلسطيني.

هنا يجب البحث عن السبب الرئيسي أو الجهات التي تكمن خلف قصور دور اللجان الشعبية في الشتات، وتسليط الضوء عليها، حتى لا تكون اللجان الشعبية درعاً تختفي خلفه الجهات المسؤولة عن الفساد والقصور. ويحتاج هذا الوضع إلى الكثير من الوقت والجهد والتضحية والتطوع للتخلص منه، وإعادة اللاجئين في المخيمات إلى المسار الصحيح على طريق القضية وإيجاد طريقهم للعودة. فحتى في هذه المرحلة، لا زلنا نرى جهود اللجان الشعبية التي طرقت باب الاغتراب لطلب المساعدة في ظل الظروف الصعبة تركّز على الجانب الخدمي والتفكير بالبقاء، ولا توجّه التفكير نحو إستراتيجيات النضال الوطني.

#### 4. العلاقة بين اللجان الشعبية والجمهور

##### 4.1 ثقة الجمهور باللجان الشعبية وأشكال هذه الثقة

أدى غياب الإمكانات لدى اللجان الشعبية إلى حالة من عدم الثقة بين اللاجئين واللجان الشعبية. (إبراهيم، سامي، 2017)

وبحسب الدراسة التي أجرتها المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان "شاهد" على عيّنة شملت 379 شخصاً في أحد عشر مخيماً وتجمعين، تبيّن وجود ضعف لدى اللجان الشعبية في التفاعل مع الجمهور، وعجزها عن تحقيق مصالحه، حيث أبدى المشاركون في الدراسة رأيهم بأن أداء اللجنة الشعبية دون المستوى المطلوب. وفي هذا الصدد، ذكر تقرير حول اللجان الشعبية أن ثقة الجمهور الفلسطيني في اللجان الشعبية ضعيفة. (تقرير حول اللجان الشعبية في المخيمات "الفلسطينيون في مخيمات لبنان يريدون إجراء إنتخابات للجان الشعبية كمدخل هام لتحسين وضعهم"، 2007)

ولكي نعرف مدى ثقة الجمهور باللجان الشعبية في المخيمات، توّجّهنا بالسؤال إلى أمناء سر وأعضاء اللجان الشعبية، حيث تبيّن من خلال هذه المقابلات أن هناك أزمة ثقة باللجان الشعبية. إذ أن ضعف الموارد والإمكانات المادية أعجز اللجان الشعبية عن تلبية الخدمات، وحل المشاكل بسرعة، ما أفقد الجمهور ثقته باللجنة الشعبية. وقد نتجت أزمة الثقة هذه عن تراكمات في سلوك بعض الأعضاء وبعض اللجان في بعض الأماكن والمخيمات، والتي كانت يجب أن تطالها المحاسبة قبل أن تتحمل وزر ذلك باقي اللجان الشعبية في مخيمات أخرى، وتفقد ثقة الشعب بها.

بدأت الأزمة بين الجمهور واللجنة الشعبية التابعة لقوى التحالف المسؤولة عن ملف المياه والكهرباء في مخيم برج البراجنة بالتفاهق مع تراكم الديون على المخيم لصالح شركة كهرباء لبنان. وكانت الأزمة قد بدأت منذ عام 2006، بعدما بدأ جباة اللجان باستلام الرسوم من الأهالي، على أساس تسليمها إلى شركة كهرباء لبنان، لكن الواقع كان مخالفاً لما قيل. وفي هذا الصدد، أكد عدد من النشطاء لـ "بوابة اللاجئين الفلسطينيين"، أنّ الرسوم كانت تذهب لتمويل أمور أخرى لصالح اللجان، منها ما هو شخصي ومنها ما هو خدمي للمخيم. أدّت تلك المخالفات كلها إلى توريث اللجنة الشعبية بديون باهظة لصالح شركة كهرباء لبنان، ما أفقد اللجنة الشعبية في مخيم برج البراجنة ثقة الجمهور بها. وبالتالي، فإن الأداء السيء لإحدى اللجان الشعبية يؤثر على ثقة الجمهور باللجان كافة (حماد، نشوى، 2018)، وهذا ما أشار إليه أمين سر اللجان الشعبية في مخيم مار الياس، حيث أكد أن سوء سمعة إحدى اللجان يؤثر على بقية اللجان الشعبية وأن هناك تشويهاً لسمعة بعض اللجان الشعبية، وهذا سبب ضعف الثقة بين اللجان والشعب. فالسمعة والسلوك السيئين ما زالا موجودين، وبعض الأعضاء يتقاضون رشى ويهدفون إلى تجميع المال لا إلى تقديم الخدمات. (الرفاعي، 2021)

أما بالنسبة لثقة الجمهور باللجنة الشعبية في مخيم مار الياس، فإن هناك ثقة باللجنة، حيث عبّر 70% من أهالي المخيم عن رضاهم عن أداء اللجنة الشعبية وخدماتها (الرفاعي، 2021). وبالمجمل، هناك ثقة بين اللجنة الشعبية في مخيم عين الحلوة والجمهور، حيث تُعتبر هذه اللجنة مرجعية، كما تُعدّ نسبة المراجعات الكبيرة التي تحصل يومياً مؤشراً على هذه الثقة بين اللجنة الشعبية والجمهور. إلا أنه أشار إلى الدور السلبي للخلاف السياسي وتأثيره على الثقة. (أبو صلاح، 2021)

أدى الهم الكبير والمعاناة الهائلة للشعب، والإمكانات المحدودة للجان الشعبية في مخيم برج الشمالي، إلى ضعف الثقة في اللجنة الشعبية. فمع تفاهق هموم الناس، وازدياد مشاكلهم، وضعف إمكانات اللجان الشعبية، تراجعت ثقة الشعب باللجان. كما أدى تعدّد اللجان، وانقسامها ما بين لجنة شعبية تابعة لمنظمة التحرير وأخرى تابعة لقوى التحالف واللجان الأهلية، إلى إضعاف ثقة الشعب باللجان (الحسين، 2021)، بينما يختلف الوضع في مخيم ضبيّة، حيث توجد ثقة باللجنة التي حظيت بدعم 70% من السكان مع بداية تشكيلها عام 2016. وما أوجد هذه الثقة أن الأعضاء متطوعون ولا يتقاضون أجراً. وهذه اللجنة في غاية الشفافية، لأن لديها صندوقاً مالياً، وتعرض ما يصلها من أموال وتبرعات وكيفية توزيعها على صفحة الفيسبوك الخاصة باللجنة. (قسيس، 2021)

هذه مجمل الأسباب التي تؤثر على ثقة الجمهور باللجان الشعبية، إما سلباً أو إيجاباً، حيث تزيد الشفافية والتطوع من ثقة الجمهور باللجان الشعبية، فيما تؤثر تعددية اللجان الشعبية، وضعف إمكانياتها المادية، والخلافات السياسية، وأداء أعضاء اللجان وسمعتهم، على مدى ثقة الجمهور بهم.

وبالنسبة للثقة من وجهة نظر الشعب، فقد بيّنت نتائج المقابلات أن الثقة باللجان الشعبية ضعيفة، وتصل إلى حد الانعدام في مخيم البداوي وبرج الشمالي، نتيجة الفصائلية الموجودة في اللجان الشعبية، وعدم ثقة الأعضاء ببعضهم البعض، وعلاقتهم المبنية على أساس التحزب والفصائلية، وخلافاتهم التي تصل أحياناً إلى مسامع الشعب. ونتيجة التجارب السابقة التي مرّ بها الشعب مع اللجان، والأعضاء، ومسألة الفساد والواسطة والمحسوبية والاستنسابية في عمل اللجان، فقدت اللجان ثقة الناس بها، حتى أن الثقة الموجودة محصورة بالأعضاء الذين يتمتعون بالنزاهة، والشفافية، والمصداقية، والكفاءة، في اللجان وليس اللجان ككل. هذا فضلاً عن ضعف قدرات أعضاء اللجان الشعبية ومؤهلاتهم ما يحد من قدرتهم على محاوره الشعب، ويخلق فجوة بينهم، ويحد من قدرتهم على مجابهة السياسات والقرارات المحجفة في حقه، والتوجّه للمؤسسات والمنظمات، وخاصة الأجنبية، لمخاطبتها وتحديد المشاكل التي يعاني منها الشعب، وضعف قدرتهم على الحصول على مشاريع وتنفيذها، وافتقارهم للجان المتخصصة والتقنيات اللازمة التي تسهّل عمل اللجان، وتواكب مجريات العصر. يُضاف إلى موضوع ضعف الثقة، وضعف دور اللجان في بسط نفوذها، وضعف دورها الأمني، غياب كل من مبدأ المساءلة، وآليات المراقبة لعمل اللجان، ومحاسبة من يثبت فساده، ما أدى إلى إضعاف الثقة باللجنة الشعبية، وسيطرة عمل الفصائل على عمل اللجان في حل النزاعات والخلافات، ومحدودية ثقة الشعب باللجنة التي اقتصر دورها على حل الخلافات العائلية. (ط، أ، 2022) (ن، إ، 2022) (ح، 2022) (ز، 2022) (أ، 2022) (إ، س، 2022) (ع، 2022) (ج، 2022) (د، 2022) (و، 2022) (ف، 2022) (ن، و، 2022) (أ، آ، 2022) (خ، 2022) (ن، ع، 2022) (ا، ع، 2022) (ا، ر، 2022) (ع، س، 2022) (إ، م، 2022) (أ، م، 2022) (م، 2022) (ط، م، 2022) (أ، ف، 2022) (ا، م، 2022)

انعكس ضعف الثقة هذا سلباً على مشاركة الشعب في نشاطات اللجنة الشعبية من إحياء ذكرى، ومناسبات وطنية، ووقفات تضامنية واحتجاجية، حيث أكد من أجريت معهم المقابلات أن هناك ضعفاً في المشاركة يعود أولاً إلى قلة الأنشطة التي تنفذها اللجان الشعبية، حيث يُنسب ضعف المشاركة إلى ضعف نشاطات اللجنة، وهي أنشطة حزبية تكون المشاركة فيها حزبية ومرهونة بالمقابل الذي يحصل عليه المشاركون أكثر مما هي مشاركة وطنية. وهذا يعكس ضعف الوعي الموجود عند الناس عن أهمية المشاركة في إحياء المناسبات الوطنية. ومن أسباب عدم المشاركة ضعف ثقة الشعب باللجان نتيجة عدم فاعلية دورها، بخلاف الحال في مخيم مار الياس فقط، حيث تبين أن اللجنة تنفذ الكثير من الأنشطة الفعّالة التي يشارك الشعب فيها بفعّالية، وهي أنشطة متنوعة ما بين وطنية، وثقافية، وصحية. وبالتالي، فإن مشاركة الناس الفعّالة ما هي إلا انعكاس للدور الفعّال الذي تؤديه اللجنة في هذا المخيم.

#### 4.2 التزام الناس بقرارات اللجنة الشعبية وأشكال هذا الالتزام

لكي نقيس مدى التزام الجمهور بقرارات اللجنة الشعبية، طرحنا على أمناء سر وأعضاء اللجنة الشعبية السؤال التالي: "ما مدى التزام الناس بقرارات اللجان الشعبية وأشكال هذا الالتزام؟" وقد تبين من خلال هذه المقابلات وجود فروقات في التزام الجمهور بقرارات اللجنة الشعبية بين لجنة وأخرى وبين مخيم وآخر، حيث أظهرت نتائج هذه المقابلات وجود التزام من الجمهور في مخيم مار الياس وعين الحلوة، يبرز هذا الالتزام من خلال المشاركة الفعّالة للجمهور في الاعتصامات والاحتجاجات التي تدعو لها اللجان الشعبية ضد الأونروا وغيرها من القرارات الجائرة بحق الشعب الفلسطيني.

فيما تؤثر مجموعة من العوامل على التزام الجمهور باللجنة الشعبية وقراراتها في مخيمات أخرى كمخيم الجليل وضبيّة. ففي مخيم الجليل، كان هناك اجتماع دوري للجنة الشعبية، وكان الناس ينتظرون قرارات هذا الاجتماع وكأنها قرارات مجلس وزراء، وكانت هذه القرارات حاسمة وصارمة، إلا أن تراجع الإمكانيات المادية للجان الشعبية

في ظل تواجد كبير للجمعيات بإمكانياتها الكبيرة أدى إلى تراجع الالتزام بقرارات اللجان الشعبية. (عيسى و أبو خالد، 2021)

أشار مسؤول اللجنة الأهلية الخدمائية في مخيم ضببة إلى وجود التزام. إلا أن هناك كثيراً من الجمعيات التي تؤدي دوراً سلبياً في التأثير على الناس من حيث تخويفهم واستغلالهم، فتأخذ بعين الاعتبار مشاركتهم وانتماءاتهم كمعيار في عملية مساعدتهم. وبالتالي فإن هذا النوع من الجمعيات يؤثر على عمل اللجان وعلى مدى التزام الناس بقراراتها. (فسييس، 2021)

نوه أعضاء اللجنة الشعبية في مخيم البداوي إلى أن اللجنة الشعبية هي أحد الأعمدة الثلاثة الموجودة في المخيم (لجنة شعبية/ قوى أمنية مشتركة/ قيادة فصائل). وعند تكامل هذه الأعمدة الثلاثة، تصبح قرارات اللجنة الشعبية نافذة في المخيم، حيث تكون هناك استجابة والتزام بقراراتها. فعندما تأخذ اللجنة الشعبية قراراً، وتصبح القوى الأمنية معنية بالتنفيذ، وتصبح قيادة الفصائل معنية بمتابعة مدى الاستجابة والالتزام، يصبح هناك التزام تام بقرارات اللجنة الشعبية. ونتيجة هذا الخلل، وعدم التكامل بين الأعمدة الثلاثة، لم يكن هناك وصول إلى هذا المستوى من الالتزام الكامل بقرارات اللجنة الشعبية. (خطار و أبو رؤوف، 2021)

ينطبق هذا الوضع على اللجنة الشعبية في مخيم برج الشمالي، حيث لا يلتزم الكثير من الأشخاص بقرارات اللجنة الشعبية فيما يخص أشياء من قبيل التعدادات على الطريق العام والشوارع في المخيم، علماً أن اللجنة الشعبية كانت قد أصدرت قراراً بهذا الشأن، لكن الناس لم يلتزموا به. معظم المشاكل تُحل "بالمونة" ولكن حالياً نحن ما بنمون على حدا حتى نكون صريحين وشفافين". ونتيجة عدم التجاوب مع قرارات اللجنة، تمّ التوجّه إلى بلدية برج الشمالي بحكم العلاقة الممتازة مع الجوار اللبناني والبلدية لإزالة التعدادات ومحاولة حل المشاكل بشكل ودي. (الحسين، 2021)

توجّهنا بالسؤال ذاته إلى مجموعة من الناشطين وأبناء المخيمات. ومن خلال المقابلات والإجابات التي حصلنا عليها، تبين أن الالتزام بالقرارات التي تصدر عن اللجان الشعبية هو التزام مقبول في بعض المخيمات كمار الياس، وعين الحلوة، والجليل، ومعدوم في مخيمات أخرى، مثل برج البراجنة، وبرج الشمالي، والبداوي، أي أن الالتزام ليس بالمستوى المطلوب الذي يجب أن يكون عليه. وحتى الالتزام الموجود هو التزام مرهون ومشروط بالمقابل الذي تحصل عليه الناس جرّاء التزامها بقرارات اللجان. (ط أ، 2022) (ن إ، 2022) (ح، 2022) (ز، 2022) (أ، 2022) (إ س، 2022) (ع ع، 2022) (ج، 2022) (د، 2022) (و، 2022) (ف، 2022) (ن و، 2022) (أ آ، 2022) (خ، 2022) (ن ع، 2022) (أ ع، 2022) (أ ر، 2022) (ع س، 2022) (إ م، 2022) (أ م، 2022) (م، 2022) (ط م، 2022) (أ ف، 2022) (م، 2022)

تبين أنه كلما كانت العلاقة بين اللجان والشعب جيدة، كان معدل الالتزام أعلى، وخير مثال على ذلك مخيم مار الياس وعين الحلوة حيث العلاقة الجيدة. فقد كان الالتزام فيهما مقبولاً لعدة أسباب، أهمها الاعتدال في حل المشاكل، وعدم تعدد اللجان، وصغر حجم المخيم ما يسهل عملية متابعة قضايا الناس، بخلاف باقي المخيمات التي اتسمت العلاقة فيها بأنها مقطوعة وكان معدل الالتزام فيها معدوماً. ومن أسباب ضعف العلاقة وانعدامها، غياب الثقة باللجان الشعبية، وغياب المصداقية والشفافية، وعدم رضا الشعب عن أعضاء اللجان الموجودين ومؤهلاتهم للقيام بالمسؤوليات والواجبات، وضعف دور اللجان الشعبية على الأرض (دورها غير واضح وبارز للشعب).

هناك أسباب عديدة تسهم في جعل العلاقة بين اللجان والشعب ضعيفة حيناً ومقطوعة أحياناً أخرى، ما يؤثر على التزام الناس باللجان وقراراتها، ومن هذه الأسباب: عدم إشراك المجتمع المحلي في القرارات المتعلقة بالمخيم، وفي القرارات المتعلقة بحياتهم ومصيرهم، وعدم اطلاعهم على آلية سير العمل، وحل المشاكل، والنشاطات والمشاريع التي تنفذها اللجان، حيث يبقى الشعب دون علم ودراية بالأعمال التي تنفذها اللجان الشعبية. يُضاف إلى قائمة الأسباب تلك انتشار الفساد، والكسل في تقديم الخدمات وحل المشاكل، وغياب البدائل ما يُجبر الشعب أحياناً على عدم الالتزام. كما أن هناك ضعفاً في دور اللجان في بسط نفوذها لغرض تطبيق القرارات الصادرة عنها، وغياباً للرقابة والمتابعة، وهي أمور أثّرت أيضاً على التزام الشعب بقراراتها. أخيراً،

هناك عوامل إضافية مثل غياب الوعي، والفوضوية، ونقص الانضباط عند الشعب، وهيمنة العلاقة الفصائلية والعلاقات المبنية على مصالح الانتماء السياسي، وغياب عملية الانتخابات الديمقراطية.

## 5. ازدواجية اللجان

### 5.1 أسباب الازدواجية وأثرها على المخيمات والأجنيين

مرّت اللجان الشعبية بكثير من المراحل التي كانت مرتبطة ارتباطاً مباشراً بما تواجهه منظمة التحرير الفلسطينية، وخاصةً الاجتياح الاسرائيلي عام 1982. (إبراهيم، سامي، 2017)

واعتُبرت سنة 2000 نقطة تحوّل بالنسبة للمخيمات، حيث انقسمت اللجان الشعبية داخل المخيمات إلى لجتين: لجنة تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ولجنة التحالف التابعة للفصائل. (حماد، نشوى، 2018)

في مخيم الجليل، تأسست اللجان الشعبية الفلسطينية في أوائل السبعينيات، وكانت موحّدة وتضم بداخلها كل الطيف الفلسطيني من فصائل، واتحادات، ونقابات، ومستقلين، وكانت تقدم كل الخدمات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان. كانت هذه اللجان في حالة نشاط وتمتلك قدرة عالية على كافة الصعد "لكن للأسف حصل انقسام عمودي من القمة إلى القاعدة، ولا زلنا نعاني منه إلى يومنا هذا، وقد تشكّلت بناءً عليه أطر سياسية أسقطت مفاعيل هذه الخلافات على كافة الأطر، مثل الاتحادات، والنقابات، واللجان الشعبية التي أدى الخلاف السياسي إلى تراجع عملها وأدائها في خدمة الشعب. وبفعل وعي القيادة الموجودة، نجح المخيم في التخفيف من حدة الخلافات، بالرغم من وجود لجتين، وتوحد الأداء الخدمي للجان". (عيسى و أبو خالد، 2021)

ويسري هذا الوضع أيضاً على مخيم البداوي الذي يضم لجتين تتابعان مهامها بشكل مشترك بالتنسيق مع بعضها تحت إطار "اللجنة الشعبية الموحّدة" التي تتضمن 17 فصيلاً، جميعهم ممثلون في اللجنة الشعبية نظراً لقوة التنسيق والعمل المشترك بين اللجتين. ويختلف الوضع في مخيم مار الياس الذي يضم لجنة واحدة فقط نظراً لصغر حجمه. (خطار و أبو رؤوف، 2021)

وبحسب أمين سر اللجنة الشعبية في مخيم برج البراجنة، فإن اللجان تعددت وانقسمت في الفترة التي خرجت فيها قوى منظمة التحرير من مخيمات بيروت والشمال والبقاع (التي كانت تحت النفوذ الأمني السوري، إذ كانت القوى والفصائل الفلسطينية تعلن معارضتها لسياسة منظمة التحرير وأصبحت محسوبة على القوى السورية بالتحالف معها) إلى مخيمات الجنوب. وبالتالي، لا نشهد ازدواجية لجان شعبية في منطقة صيدا، لكن هذه الازدواجية حاضرة في بيروت بشكل كبير، فقوى التحالف شكّلت لجاناً لإدارة المخيمات بطريقة مختلفة عن الأسس التي تأسست بموجبها اللجان الشعبية في بداية السبعينيات على أثر اتفاق القاهرة. (أبو طاقة، 2021)

تكثر اللجان في مخيم برج الشمالي. فالى جانب اللجنة التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، واللجنة التابعة لقوى التحالف، توجد لجنة أهلية. (الحسين، 2021)

أما مخيم ضبيّة، فقد أنشأ لجنته حديثاً تحت مسمى "اللجنة الأهلية الخدمية" وليس اللجنة الشعبية نظراً لظروف المخيم وخصوصيته، حيث لم يكن منخرطاً سابقاً في اللجان الشعبية، ولم يكن على صلة بها وتنسيق معها. واللجنة الموجودة في المخيم معنيّة بمتابعة قضايا الناس الموجودين داخل المخيم فقط، دون التنسيق مع اللجان في المخيمات الأخرى. (قسيس، 2021)

إذا كان الانقسام السياسي الناجم عن كون اللجان الشعبية مكوّنة من فصائل قد أثر على اللجان الشعبية، وعملها، وأدائها، فإن انقسام اللجان الشعبية بحدّ ذاتها إلى لجتين لا مبرّر له سوى أن هناك هياكل تسعى إلى تجزئة اللجان التي كانت في مرحلة ما تمثل الشعب الفلسطيني والقضية وتفكيكها. ولم يكن أثر الوجود السوري والدور الذي أداه أقل وطأة عن اتفاق أو سلو، وما أسهم به من تجزئة، وما خلفه من شرذمة في المجتمع الفلسطيني. وكان من الممكن أن تبقى اللجان واحدة وتعمل تحت نفس المظلة والأهداف، وينقسم العمل ضمنها. لكن هناك من يمتلك الوعي من الأعضاء والقياديين الذين يسعون إلى تخطّي هذه الازدواجية، والتنسيق لمصلحة المخيم واللاجئين. هذه الفئة من الأعضاء هي التي لا يجب أن يطالها التعميم نتيجة أخطاء اللجان الشعبية، وتقصيرها،



وفساد الأعضاء الآخرين. فهؤلاء هم من يطالبون بالانتخابات والتغيير، وهؤلاء من يتمتعون بالوعي ويجب التركيز عليهم للنهوض باللجان وإعادة احياء دورها.

ثمة عوامل عديدة تؤدّي دورها في التأثير على اللجان الشعبية وتعددها. فصغر المكان الجغرافي أو حجم المخيم يساعد في عدم وجود تعددية في اللجان. كما أن خصوصية المخيم وموقعه الجغرافي لهما دور في التحكم في اللجان من حيث التعددية أو عدمها.

ففي مخيم ضبيّة، مثلاً، لم يكن هناك ما يسمى لجان شعبية. وقد أنشئت لجنة حديثاً لكن ليس تحت مسمى اللجنة الشعبية وإنما باسم "اللجنة الأهلية الخدمائية". وفي مخيمات الشمال وبيروت، تتعدد اللجان، وتحديداً بما أن هذه المناطق كانت تخضع للحكم السوري وتأثرت بذلك وانقسمت فيها اللجان، فيما بقيت اللجان في مخيمات صيدا واحدة لم تتجزأ.

ثُرخي هذه الازدواجية بثقلها على المخيمات من ناحية الخدمات ومتابعة القضايا. كما أن لها تأثيراً أيضاً في مدى ثقة الجمهور باللجان والالتزام بها. ويشير تطرّق الأعضاء للحديث عن الازدواجية وأثرها السلبي إلى فهمهم للواقع ووعيهم من خلال محاولتهم تخطي هذه التعددية فيما بينهم، في ظل عجزهم عن تغيير هذا الواقع. وتسود حالة من الضياع بين أعضاء أكفاء يسعون إلى محاربة الفساد ومعالجة المشاكل، وبين أعضاء يقتصر تمثيلهم على الحضور وأعضاء يأتي تمثيلهم لغايات ومصالح شخصية.

انعكس ذلك كله على المخيمات، واللجان، وأوضاعهم. فالأوضاع في المخيمات لم تتغير، وظروف اللاجئين كذلك. فهم لم يحصلوا على حقوقهم المدنية، ولم ينجح أي ضغط في تعديل القوانين المتعلقة باللاجئين. وأدى غياب القيادة الواعية التي تسعى إلى تصويب المسار في كل الظروف إلى استبعاد اللاجئين في مخيمات الشتات من الخطط الوطنية، ولم يُشركوا في تقرير المصير.

أدى الانقسام الذي حصل بين الفصائل إلى وجود لجنتين في الساحة الفلسطينية، وهذا أدى بدوره إلى ازدواجية في العمل، وبالتالي إلى ضعف هذه اللجان وعدم التعامل معها بجدية. كما أضعف هذا التجزؤ موقفها في التنسيق والتعامل مع الدولة اللبنانية فيما يخص اللاجئين لذلك فإن الدول اللبنانية تتعامل معهم بمزاجية كونهم لا يمتلكون أجندة موحدة فيها مطالب مشتركة وهدف واحد. واللجان لا تملك ورقة موحّدة ولا يوجد تنسيق فيما بينها، وأبسط ما يُقال "نسّقوا بين بعض وتعو لعنا" بحسب ما ذكره أمين سر اللجنة الشعبية في مخيم مار الياس. وفي نهاية المطاف، اللاجئ الفلسطيني في المخيمات هو من يتحمل نتيجة هذه التعددية. فلا يمكن أن ننكر أن سبباً من أسباب قصور عمل اللجان هو الانقسام، وهو ما أشار إليه أيضاً مسؤول اللجنة التربوية في مخيم برج الشمالي حيث أكد أنّ هذا الانقسام هو عامل سلبي يؤثر على الجميع، خصوصاً على الصعيد السياسي، حيث يُظهرُ اللجان الشعبية في علاقتها مع الدولة اللبنانية بصورة ضعيفة.

حتى أنّ ازدواجية اللجان وتعددها في مخيم برج البراجنة تؤثران على آلية تنسيق الجمعيات والمنظمات معها، عدا عن أنهما أدّيا إلى غياب ثقة الشعب باللجان خاصةً في مخيم برج البراجنة الذي تراكمت عليه مبالغ ضخمة لصالح شركة كهرباء لبنان. وكانت هذه الصراعات والانقسامات كلها بين لجنة المنظمة ولجنة التحالف كفيلة بإحلال الظلام في العديد من الأحياء في مخيم برج البراجنة بعد انقطاع شبه كامل لساعات التغذية الكهربائية في المخيم.

## 5.2 التنسيق فيما بين اللجان الشعبية في لبنان، وبينها وبين دائرة شؤون اللاجئين

تبيّن من خلال إجابات أمّنا سر وأعضاء اللجان الشعبية وجود تقطع في الروابط على صعيد لبنان، وأن اللجان الشعبية في لبنان تعاني من ضعف في التنسيق فيما بينها، وحالة من التفكك بين اللجان في المخيمات، فلا يوجد تنسيق مع لجنة مخيم ضبيّة ولا توجّه إليها دعوة لحضور الاجتماعات. وإنما العلاقة تكون بالتنسيق مع لجنة المتابعة المركزية، أي أن كل لجنة في كل مخيم تنسّق مع لجنة المتابعة المركزية التي تنسّق بدورها مع دائرة شؤون اللاجئين.

غياب التنسيق هذا فيما بين اللجان ما هو إلا نتيجة انغلاق كل مخيم على نفسه، وعدم تواصله وتنسيقه مع المخيمات الأخرى. ففي مخيم ضبيّة، مثلاً، تأسست اللجنة الأهلية الخدمائية عام 2016 ولم يتواصل أحد معها حتى الآن. وقبل تأسيسها، لم تكن منظمة التحرير الفلسطينية تتابع بسبب عدم وجود لجنة شعبية في هذا المخيم.

غياب التنسيق هذا سببه قصور وخلل في هيكلية منظمة التحرير التي لم تضع استراتيجية وآلية تسمحان للجنان الموجودة في مناطق متفرقة بالتواصل، والمشاركة، والتعاون في وضع الخطط، ما نتج عنه غياب التوحد في الأجندة والورقة، وبالتالي عدم توحد الشعب حول أهداف مشتركة، سواء كانت خدمية أو وطنية أو سياسية. وهذا بدوره سمح للدولة اللبنانية بالتعامل بمزاجية مع مطالبهم حيث تُصغّر القضية لتقتصر على المخيم وحدوده، حدود المخيم لا أبعد من ذلك.

لنتعرّف أكثر على آلية التنسيق بين اللجان ودائرة شؤون اللاجئين، اقترح عدد من الأمراء والأعضاء عند سؤالهم عن هذا الموضوع التواصل مباشرة مع مسؤول دائرة شؤون اللاجئين في لبنان السيد جمال فياض فهو أكثر من يمكنه اطلاقنا على آليات التنسيق. فتواصلنا معه لنأخذ منه موعداً لإجراء المقابلة، فأبلغنا حينها أنه سيعاود الاتصال بنا نتيجة انشغاله بمتابعة شؤون المخيمات وزيارتها. وحاولنا بعد مدة معاودة الاتصال به دون أن نحظى باستجابة وهذا كان أحد التحديات، ما اضطرنا إلى الرجوع إلى المعلومات المتوفرة في "موقع دائرة شؤون اللاجئين في لبنان".

بعد مراجعة قسم علاقة الدائرة مع اللجان الشعبية للخدمات في المخيمات، تبين أن الدائرة كانت قد أشرفت على تشكيل لجان الخدمات الشعبية في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة وفقاً للائحة الداخلية لهذه اللجان، حيث توفّر الدائرة الدعم، والإسناد التعبوي، والإسناد المادي لهذه اللجان، بينما تعمل هذه اللجان مع الدائرة من خلال قنوات فعالة لتوفير المعلومات في اتجاهين. وتساند الدائرة هذه اللجان في تحديد أولوياتها فيما يخص احتياجات المخيمات والمشاريع وما يترتب على ذلك من دعم وتنسيق مع الجهات المعنية وذات العلاقة في توفير احتياجاتها، بالإضافة إلى المشاركة مع هذه اللجان وقواعدها المؤسسية والشعبية لتوفير الدراسات، وتحديد الاحتياجات، من خلال العمل الميداني، وتنظيم اللقاءات، وورش العمل المتخصصة.

ويخلو هذا القسم من علاقة دائرة شؤون اللاجئين مع اللجان الشعبية في مخيمات لبنان، وكيف تشرف عليها وتتابع معها، وما هو موقفها من عدم وجود انتخابات دورية لأعضاء اللجان الشعبية. ويذكر فقط أنه على الرغم من وجود نظام داخلي ينظم عمل هذه اللجان، بما في ذلك إجراء انتخابات لأعضائها، إلا أن بعض هذه اللجان لم تتغير منذ سنوات طويلة، بسبب عوامل عديدة منها عدم نضوج وتطور العمل المؤسسي في المخيمات، والذي تحكّره شرائح نخوية ضيقة.

كما يخلو هذا القسم أيضاً من الإشارة إلى آليات التنسيق مع اللجان في مخيمات لبنان، وإن كانت الدائرة تنظم اللقاءات معها، وتنقذ ورشات عمل متخصصة كما تفعل مع اللجان في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة. وحتى قسم العلاقة مع لبنان يتطرّق إلى خطوات لتحسين أوضاع اللاجئين في لبنان عبر تفعيل التنسيق مع الأطراف، والوزارات، والإدارات المعنية في الدولة اللبنانية، والأونروا، وسفارة دولة فلسطين، وليس عن علاقة دائرة شؤون اللاجئين بالأطراف المذكورة، كما يخلو من علاقتها مع اللجان التي تشرف عليها، ومن آليات التنسيق معها، أو حتى من خطوات على صعيد اللجان والعلاقة معها لتحسين أوضاع اللاجئين في لبنان.

## 6. الخطوات والتوصيات اللازمة لتفعيل دور اللجان الشعبية وتطويره

طرح أعضاء اللجان الشعبية خلال المقابلات عدداً من الخطوات والتوصيات التي لا بد منها لتطوير دور اللجان الشعبية في المخيمات وتفعيله، مستهّلين الحديث عن أهمية تصويب اتفاق القاهرة، وغيره من الاتفاقيات والحوارات، وضرورة اعتراف الدولة اللبنانية باللجان الشعبية كجهة رسمية لتنسيق العمل معها، وألا يكون هناك مزاجية في التعامل مع اللجان الشعبية باعتبارها جهة رسمية تارّة، وتجاهلها تارّة أخرى. فتحت شعار "لازم نحكي بلسان واحد ولهجة واحدة"، سلّط أمراء سر وأعضاء اللجان الشعبية الضوء على الحاجة لوجود إطار عمل موحد

بين اللجان الشعبية، وعبروا عن أهمية التنسيق والعمل لوضع ورقة عمل موحّدة، حيث إن مطالب الفلسطينيين في كل المخيمات واحدة وواقعهم واحد. وبالتالي، يجب أن تشمل ورقة العمل الموحّدة تلك جميع المطالب بشكل مشترك، على أن يكون هناك تخلص من الانقسام ضمن تلك الأراضية المشتركة لعمل مستقبلي. وتركّز الحديث على موضوع رفع الموازنة التشغيلية للجان الشعبية بما يسمح بتلبية حاجات المخيم، ويفعّل دورها على الأرض. وعند مناقشة موضوع أزمة الثقة باللجان الشعبية وكيفية معالجتها، رأى الأعضاء وأمناء السر أن معالجة هذه الأزمة واستعادة الثقة تكونان من خلال إمداد اللجان الشعبية بالإمكانيات والخبرات، وتقويم سلوك بعض الأعضاء الذين كانوا سبباً في إضعاف ثقة الناس باللجان الشعبية، وممارسة اللجان لعملها بشفافية تامّة. وطال النقاش أيضاً وسائل التواصل الاجتماعي والدور السلبي الذي تؤديه، وكيف أنها يجب أن تسلّط الضوء أيضاً على الجوانب الإيجابية وإنجازات اللجان الشعبية كما تسلّط الضوء على المشاكل التي يواجهها الشعب ويعتبرها برأيه تقصيراً من اللجان الشعبية، وأن يؤخذ موضوع الإمكانيات بعين الاعتبار، وأن تكون هناك أبحاث ودراسات بهذا الشأن لتقريب وجهات النظر لا لزيادة البعد والتحريض.

وفي الحديث عن الإطار الداخلي للجان الشعبية، ومعالجة المشاكل الموجودة كما المعوّقات والتحديات، خلص الأمناء والأعضاء إلى أهمية الاختيار التنظيمي الصحيح بحيث لا تشتمل اللجان على أعضاء غير فاعلين، مع وجوب تقييم دور الأعضاء ومدى فعالية هذا الدور. وأشاروا إلى ضرورة وضع نظام عام للمحاسبة والمساءلة من أجل محاربة الفساد الإداري، حيث يجب أن تكون هناك لجنة مراقبة من المجتمع المحلي. وفي هذا السياق، كان هناك تأكيد على ضرورة عدم تعميم تجارب اللجان الشعبية القاصرة في بعض الأماكن على اللجان الشعبية في المخيمات كلها، وتسمية الأشخاص الفاسدين بعينهم وليس اللجنة أو اللجان الشعبية. وتمحورت النقطة الأهم في النقاش حول وضع برنامج بآليات محددة لإجراء انتخابات محلية لجان شعبية تمثل المجتمع الفلسطيني في كل مخيم من المخيمات، على أن تقوم هذه الانتخابات بناءً على معايير أولها السمعة، والصيت الحسن، والقدرة على التطوير، وعلى أن يُعيّن الأشخاص بناءً على قرار الشعب. وقد عبّروا خلال الحديث عن الحاجة لقيادات متنوّرة وواعية وتطرّقوا إلى أهمية رفع الوعيين الاجتماعي والسياسي لأعضاء اللجان.

واقترحوا أن تفرز هذه الانتخابات قيادة جديدة تطرح برامج جديدة وتضم شباباً يعملون بروحية المعالجة، على أن تغطى اللجان الشعبية المنتخبة من الحاضنة الفلسطينية باعتبارها جزءاً من هذا الموضوع، وألا تُترك وحيدة في الميدان، وأن يكون هناك تكامل مع دور القوة الأمنية وتفعيل لدورها لفرض تطبيق القرارات.

وخلال المقابلات والنقاش، كان هناك ربط لموضوع الوعي والتوعية بموضوع المشاركة، حيث توسّع أمناء السر والأعضاء في شرح أهمية تعزيز روح التطوع من خلال ورش توعوية حول التطوع وأهميته لرفع مستوى التطوع والمشاركة من الجميع، نساءً وشباباً، وأصحاب كفاءات، ومختصين، بحيث يكون ذلك التطوع جزءاً من النضال الوطني. واقترحوا توسيع اللجان الشعبية، وإضافة مكونات من المؤسسات إليها، وأن تشتمل على أعضاء ممثلين للجمعيات والمؤسسات، وأن تكون هناك مشاركة فاعلة للاتحادات والقواطع وأصحاب الكفاءات. وبالحدث عن التوعية والتطوع، تفرّغ الأمناء والأعضاء في حديثهم عن التوعية إلى ضرورة وضع برامج توعية (فيما يخص الدور الوطني) ونشرها، بحيث تبدأ بها من المدارس، وبالرسم على الحيطان، وبوضع مجلات حائط بكل زاوية وكل شارع لتعزيز الثقافة الشعبية الوطنية. وطال النقاش أيضاً كلاً من الأونروا والدول المانحة، من خلال محاربة الفساد في الأونروا ومراقبة عملها وعمل الجمعيات. وأكدوا أنه عندما نصل إلى هذه المرحلة، تصبح المخيمات قادرةً على أن تواصل المسيرة في الدفاع عن الحق والنضال من أجل القضية إلى أن تتحقق العودة إلى فلسطين. (أبو صلاح، 2021) (أبو طاقة، 2021) (الحسين، 2021) (الرفاعي، 2021) (خطار و أبو رؤوف، 2021) (عيسى و أبو خالد، 2021) (قسيس، 2021)

لكي نتعرّف على وجهة نظر الشعب وآرائه بخصوص كيفية تطوير دور اللجان الشعبية وتفعيله، طرحنا السؤال ذاته على الناشطين وأبناء المخيمات الذين أجريت معهم المقابلات. وقد عرضوا خلال مناقشة موضوع المشاكل التي تعاني منها اللجان الشعبية، وتلك الخاصة بعلاقتها بالشعب ومشاركة الشعب معها، مجموعة من التوصيات تقاطعت في كثير منها مع تلك التي طرحها أعضاء اللجان وأمناء سر اللجان الشعبية أنفسهم. فلتحسين العلاقة

بين اللجان والشعب، وإعادة احياء الثقة والالتزام، ورفع مستوى المشاركة مع اللجان، ولتفعيل دورها كجزء من النضال الوطني الفلسطيني وتعزيزه، كان هناك إجماع على ضرورة إجراء انتخابات اعتبروها خطوة أولى لا بد منها لاختيار أعضاء يتمتعون بالصيت الحسن، والكفاءة، والشخصية القوية، والقدرة على حل المشاكل، وإعطاء الدور للشباب، والمتعلمين، والمتخصصين، والمثقفين، وأصحاب القرار، وإفساح المجال لهم، لأن هذا برأيهم لا يتعارض مع دور الكبار ووجودهم. واقترحوا أن تكون اللجنة ممثلة للشعب كونها اللجنة الشعبية، والخروج من إطار تمثيل الفصائل والتنظيمات، ووضع نظام محاسبية ومساءلة للقضاء على الفساد والمحسوبيات والتمييز. وأشاروا إلى ضرورة تعديل هيكلية اللجنة، ووجود لجان متخصصة تتابع قضايا المخيمات. وطرحوا موضوع الحاجة إلى توفير تدريبات للأعضاء حول كيفية التعامل مع الشعب، والظروف، والميدان، وتفعيل دور القوى الأمنية لبسط نفوذها وفرض تطبيق القرارات. وقد شاركوا أيضاً أمناء سر وأعضاء اللجان الشعبية رأبهم في أهمية رفع مستوى الوعي السياسي عند الشعب للمشاركة بالنشاطات، وخاصةً النشاطات الوطنية، والمطالبة بالمشاركة في عملية اتخاذ القرار. وقالوا إن ذلك لا يمكن أن يتحقق دون وجود طاولة حوار ولقاءات دورية بين الطرفين ودون إشراك الناس في عملية اتخاذ القرار. أخيراً، طرح الناشطون وأبناء المخيمات فكرة ضرورة العمل على وضع أجندة سنوية وخطط مدروسة لتفعيل دور اللجان على الأرض، وأن يكون هناك صيت إعلامي لعمل اللجان ليكون الشعب على دراية بالدور والنشاطات والمشاريع التي تنفذها اللجان. (ط أ، 2022) (ن إ، 2022) (ح، 2022) (ز، 2022) (ا أ، 2022) (إ س، 2022) (ع ع، 2022) (ج، 2022) (د، 2022) (و، 2022) (ف، 2022) (ن و، 2022) (ا آ، 2022) (خ، 2022) (ن ع، 2022) (ا ع، 2022) (ا ر، 2022) (ع س، 2022) (إ م، 2022) (أ م، 2022) (م، 2022) (ط م، 2022) (أ ف، 2022) (ا م، 2022)

رغم الخطوات والتوصيات التي طرحها كل من الأمناء والأعضاء والناشطين من أبناء المخيمات، إلا أننا لمسنا إحباطاً كبيراً وفقدان أمل في إمكانية تفعيل دور اللجان الشعبية وتطويره. وقد كان هناك الكثير من الخطوات والتوصيات التي تفرّعت، وتشعبت، وتنوعت، وطالت مواضيع مختلفة شكّلت تحديات وعوائق، وسببت مشاكل في عمل اللجان وعلاقتها بالشعب، وسببت أزمة ثقة والتزام. فحتى موضوع الانتخابات الذي طرحه الطرفان جاء بتنهيدة يأس وكأنه أمر مستحيل على اعتبار أن الانتخابات لم تنجح على المستوى الوطني، فكيف ستنتج انتخابات لجنة شعبية؟ هنا لا بد من العمل على إعادة الأمل لكل من اللجان التي وصلت إلى حالة الترهل، والشعب الذي وصل إلى حال الاستسلام والرضوخ إلى الأمر الواقع.

برز فقدان الحيلة عند الحديث عن ضرورة مراقبة الدول المانحة للمشاريع في حال كان هناك منحى سياسي يبرر الذي يحدث، وهذا ما تضمنته جملة "إن كانت الدول المانحة مشاركة بذلك فعلاً فليس هناك ما يمكن أن نفعله في ظل هذا الواقع". (قسيس، 2021)

من خلال كل ما تقدّم، وبناءً على المقابلات التي أجريت مع كل من أمناء السر، والأعضاء، والناشطين، ومن خلال مراجعة الأدبيات، يتبين مدى حالة الترهل التي تعاني منها اللجان الشعبية، ويتضح أن العمل على تفعيل دورها وتطويره دون إجراء انتخابات عادلة ونزيهة، يُعاد على أساسها تشكيل نظام داخلي وهيكلية جديدين للجان الشعبية بحيث يكون قوامها من أعضاء منتخبين من الشعب، وقوامها الآخر من لجان متخصصة يديرها أصحاب كفاءات، ومثقفون، ومتعلمون، ومتخصصون، وبحيث يكون الشباب، والمرأة، وفعاليات المجتمع، والمؤسسات شركاء في العمل واتخاذ القرار، لن يجدي نفعاً. ولن تُحل أزمة الثقة إذا حصل تطوير في ظل بقاء ذات الأعضاء. ودون تعديل الهيكلية، وإجراء انتخابات ديموقراطية دورية، ودون أن تتضمن اللجان الشعبية لجنة متابعة للشكاوى ترفع من خلالها التقارير للجنة الأمنية لتعمل على محاسبة أي عضو يثبت فساده وإقصائه، لن يكون هناك تقويم لسلوك الأعضاء، ولن تعود ثقة أهالي المخيمات باللجان.

كما يتضح مما طرحه الأمناء والأعضاء مدى أهمية إدخال تصحيح على اتفاق القاهرة من خلال تعديل التسمية للمحافظة على البعدين السياسي والوطني للجان، وعدم إعطاء الجهات المستفيدة فرصاً للتضليل حول دور اللجان، أو إخفاء دورها الوطني. فيما أنها شعبية، فهي يجب أن تمثل الشعب بكافة قضاياها الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والوطنية، والثقافية. وهذا الشيء لا يمكن أن يتحقق دون أن تكون اللجان الشعبية

موحدة في مطالبها، وتعد اجتماعاتها دورياً على صعيد كل المخيمات وليس في كل مخيم على حدة، وأن تصدر ورقة عمل واحدة تتعاطى بها مع الأطراف كافة.

نلاحظ من خلال الإجابات مدى تأثير الفصائلية والانقسامات السياسية على عمل اللجان، وعلى ثقة الجمهور، وعلى موضوع المشاركة الذي يُبْتَنَى أيضاً على أساس فصائلي، ويؤثر بالنتيجة على الدور الوطني. وبالتالي، نرى أن اللجان الشعبية لا يمكن أن تصل للمرحلة المنشودة دون أن تكون هيئات جامعة، لا مجزأة، ولا تتأثر بالانقسامات، وأن تكون لجاناً شعبية كما يشير اسمها. وليست اللجان الطرف الوحيد الذي ينبغي عليه العمل للخروج من هذه الحالة. فالشعب أيضاً طرف أساسي للنهوض باللجان. وهنا تبرز أهمية رفع الوعي السياسي للشعب لكي يتطوّر ويشارك، كجزء من أدائه لدوره الوطني. وفي سياق ضعف نشاطات اللجنة الشعبية واقتصار الموضوع على مشاركتها للفصائل والمؤسسات، يتبيّن مدى أهمية تعزيز الدور الوطني للجان الشعبية، حيث إنها يجب أن تقود عملية إحياء الذكرى، وإقامة المناسبات الوطنية، والنشاطات، والأعمال الجماعية للمطالبة بحقوق الشعب، وأن تدعو لها، لا أن تكون مشاركة فيها، وأن تكون الفضاء الذي يضم أطراف الشعب كافة، مما يسهم في تفعيل دورها على الأرض وتنشيطه أيضاً من خلال برامجها التوعوية الهادفة إلى نشر الثقافة الشعبية وتعزيزها كجزء من النضال الوطني. لكنّ عدم تكامل اللجان في هيئاتها الثلاث التنفيذية والأمنية والمتابعة سيعيد هذه اللجان إلى نقطة البداية.

## لائحة المصادر والمراجع

- مقالات بواسطة DOI
  - حماد، نشوى. (8 شباط/ فبراير، 2018). انقسام اللجان الشعبية في المخيمات ينعكس على الخدمات المقدمة للأهالي الفلسطينيين. بوابة اللاجئين الفلسطينيين. تم الاسترداد من <https://refugeesps.net/post/6880>
  - مناصرة، سمية. (31 تشرين الأول/ أكتوبر، 2017). اللجان الشعبية في منطقة صور تُحقّق الإنجازات رغم العراقيل والتحديات. مجلة القدس (342). تم الاسترداد من <http://www.falestinona.com/flst/Art/85669#gsc.tab=0>
- الكتب:
  - كنودسن، آري، وحنفي، ساري. (المحررون). (2011). اللاجئين الفلسطينيين في المشرق العربي: الهوية والفضاء والمكان (الإصدار الطبعة الأولى). (ديما الشريف، المترجمون)، الولايات المتحدة وكندا: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- وثائق إلكترونية:
  - إبراهيم، سامي. (30 آب/ أغسطس، 2017). اللجان الشعبية الفلسطينية في لبنان بين الأمس والحاضر. مجلة القدس (340). تم الاسترداد من <http://www.falestinona.com/flst/Art/83617#gsc.tab=0>
  - الجزيرة. (2015). تم الاسترداد من ريمكس فلسطين <https://interactive.aljazeera.com/aja/palestineremix/phone/plo.html>
  - الدنان، انتصار. (20 آذار/ مارس 2015). اللجان الشعبية تخدم أهالي المخيمات. تم الاسترداد من <https://bit.ly/3Aiw7SP>
  - الشهرية. (1 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2013). شهر تشرين الثاني/ نوفمبر - اتفاقية القاهرة - انتهاك للسيادة في سبيل الرئاسة. تم الاسترداد من [https://monthlymagazine.com/ar-article-desc\\_3062\\_](https://monthlymagazine.com/ar-article-desc_3062_)
  - (2007). تقرير حول اللجان الشعبية في المخيمات "الفلسطينيون في مخيمات لبنان يريدون إجراء انتخابات للجان الشعبية كمدخل هام لتحسين وضعهم". بيروت: المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان (شاهد). تم الاسترداد من <https://bit.ly/3AmiS3m>
  - مقاتل من الصحراء. (بلا تاريخ). المبحث الأول: الدور الفلسطيني في الحرب الأهلية اللبنانية. تم الاسترداد من [http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/HarbLebnan/sec18.doc\\_cvt.htm](http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/HarbLebnan/sec18.doc_cvt.htm)
  - منظمة التحرير الفلسطينية. (19 أيلول/ سبتمبر، 2018). تم الاسترداد من <http://plord.ps/post/7692/>
- المقابلات:
  - أبو رامي خطاب، وأبو رؤوف. (18 أيار/ مايو، 2021). (راوية موسى و فرح خطاب، المحاورتان) مخيم البداوي.
  - أ.ا. (20 آذار/ مارس، 2022). (فرح خطاب، المحاورة)
  - آ.ا. (21 آذار/ مارس، 2022). (فرح خطاب، المحاورة)
  - أ.ط. (14 آذار/ مارس، 2022). (راوية موسى، المحاورة)
  - إن.ن. (16 آذار/ مارس، 2022). (موسى راوية، المحاورة)
  - ب.خ. (15 آذار/ مارس، 2022). (فرح خطاب، المحاورة)
  - توفيق الرفاعي. (12 أيار/ مايو، 2021). (راوية موسى و فرح خطاب، المحاورتان) مخيم مار الياس.

- ث د. (15 آذار/ مارس، 2022). (راوية موسى، المحاوره)
- حسني أبو طاقة. (22 أيار/ مايو، 2021). (راوية موسى و فرح خطاب، المحاورتان) مخيم برج البراجنة.
- ر ا. (22 آذار/ مارس، 2022). (راوية موسى، المحاوره)
- س إ. (18 آذار/ مارس، 2022). (فرح خطاب، المحاوره)
- س ع. (23 آذار/ مارس، 2022). (راوية موسى، المحاوره)
- ع ا. (19 آذار/ مارس، 2022). (فرح خطاب، المحاوره)
- عبد الرحمن أبو صلاح. (11 أيار/ مايو، 2021). (راوية موسى و فرح خطاب، المحاورتان) مخيم عين الحلوة.
- ع ح. (18 آذار/ مارس، 2022). (راوية موسى، المحاوره)
- ع ع. (16 آذار/ مارس، 2022). (فرح خطاب، المحاوره)
- ع ن. (17 آذار/ مارس، 2022). (فرح خطاب، المحاوره)
- ف أ. (24 آذار/ مارس، 2022). (فرح خطاب، المحاوره)
- ف ز. (20 آذار/ مارس، 2022). (راوية موسى، المحاوره)
- ف و. (17 آذار/ مارس، 2022). (راوية موسى، المحاوره)
- فؤاد الحسين. (21 أيار/ مايو، 2021). (راوية موسى و فرح خطاب، المحاورتان) مخيم برج الشمالي.
- م ا. (25 آذار/ مارس، 2022). (فرح خطاب، المحاوره)
- م إ. (24 آذار/ مارس، 2022). (راوية موسى، المحاوره)
- م أ. (25 آذار/ مارس، 2022). (راوية موسى، المحاوره)
- م ج. (14 آذار/ مارس، 2022). (فرح خطاب، المحاوره)
- م ط. (23 آذار/ مارس، 2022). (فرح خطاب، المحاوره)
- ه م. (22 آذار/ مارس، 2022). (فرح خطاب، المحاوره)
- وسام قسيس. (19 أيار/ مايو، 2021). (راوية موسى و فرح خطاب، المحاورتان) مخيم ال ضبيّة.
- و ف. (19 آذار/ مارس، 2022). (راوية موسى، المحاوره)
- وليد عيسى، و أبو خالد. (17 أيار/ مايو، 2021). (راوية موسى و فرح خطاب، المحاورتان) مخيم الجليل.
- و ن. (21 آذار/ مارس، 2022). (راوية موسى، المحاوره)

## ملحق :

### الأسئلة المطروحة في المقابلات مع أمناء السر وأعضاء اللجان الشعبية

- كيف تمّ تشكيل اللجان الشعبية؟ في أي مرحلة؟ التمثيل النسبي؟ هل تقوم على انتخابات ديمقراطية؟
- كيف يتم توزيع الأعضاء الحاليين؟ هل يشارك الناس في عملية صنع القرار؟ كيف (أعط أمثلة)؟
- دورها الاجتماعي / السياسي والوطني؟
- تجربتك ودورك كعضو في اللجنة الشعبية خاصة خلال فترة الحرب الأهلية (السبعينيات - الثمانينيات)؟
- ما هي الآليات والخطوات التي اتبعت للتعامل مع هذه المرحلة ولتقديم دعمكم الخدمي والسياسي والوطني؟
- كيف أثرت فترة السبعينيات والثمانينيات على المجتمع الفلسطيني ككل؟
- آلية تكوين شبكات التكافل الاجتماعي ودورها في هذه المرحلة؟
- ما هي المعوقات / الصعوبات والتحديات التي واجهتها وتواجهها اللجان الشعبية؟
- ما أبرز الأعمال الجماعية للجان الشعبية؟ ما تأثير هذه الأعمال الجماعية وشبكات التضامن في تغيير المجتمع الفلسطيني ومفهوم التضامن والنضال؟

- من وجهة نظرك، هل استطاعت اللجان الشعبية أن تؤدي دورها السياسي، والخدمي، والوطني؟
- ما مدى ثقة الجمهور باللجان الشعبية؟ كيف تتجسد هذه الثقة أو تتمثل (أشكال الثقة)؟
- ما مدى التزام الناس بقرارات اللجان الشعبية؟ كيف يلتزمون (أشكال الالتزام)؟
- لماذا يوجد أكثر من لجنة شعبية في بعض المخيمات؟ كيف يتم التنسيق بينها؟ تأثير هذه الازدواجية على المخيم وعلى المجتمع الفلسطيني ككل؟
- هل هناك تنسيق بين اللجان الشعبية في لبنان؟ آلية التنسيق؟
- كيف تتعامل اللجنة الشعبية مع الظروف الحالية (الانهيار الاقتصادي، اللاجئين السوريون، كوفيد – 19)؟
- ما هي الخطوات اللازمة لتفعيل / تطوير وتعزيز دور اللجان الشعبية لتقوم بدورها كجزء من النضال الوطني الفلسطيني؟

### الأسئلة المطروحة في المقابلات مع الناشطين / أبناء المخيمات

- كيف تصف العلاقة بين الشعب واللجنة / اللجان الشعبية في المخيم؟ مع التوضيح وذكر الأسباب.
- هل هناك مشاركة في الأنشطة والأعمال الجماعية للجان الشعبية؟ في حال عدم المشاركة، ما الأسباب؟
- هل هناك مشاركة من الجمهور في القرارات التي تتخذها اللجان الشعبية؟ كيفية المشاركة/ أسباب عدم المشاركة؟
- هل يلتزم الشعب بالقرارات الصادرة عن اللجان الشعبية؟ أشكال الالتزام/ أسباب عدم الالتزام؟
- هل يثق الجمهور باللجان الشعبية؟ أشكال الثقة/ أسباب عدم الثقة؟
- كيف يمكن تحسين العلاقة مع اللجان الشعبية؟
- من وجهة نظرك ما هي الخطوات اللازمة لتفعيل / تطوير وتعزيز دور اللجان الشعبية لتقوم بدورها كجزء من النضال الوطني الفلسطيني؟